الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): إن الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار ما برحت تحتل صدارة جدول الأعمال الدولي، لأن إيجاد حلول ملائمة وطويلة الأجل لتلك المسائل عنصر رئيسي في كل شيء يمكننا تخيله كالسلم والاستقرار، والتنمية، والرفاه، وفي نهاية المطاف التعايش بين البشرية. ربما يكون ذلك أحد الأسباب التي تجعل المجتمع الدولي يخصص هذه المسائل للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، لأن تلك المسائل جديرة بأن تكون الأولى من حيث الأهمية والأولى من حيث المسؤولية. وفي معرض الكلام اليوم عن تلك المسائل، تود بيلاروس أن تركز على إحدى أهم المسائل حساسية وصعوبة، أي أن تتناول بالتحديد مسألة القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى. فلنقيم ما أنجزناه وما لم ننجزه بعد.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دخلت حيز النفاذ منذ ٤٤ عاما. وبالنظر إلى تعقد جميع المصالح المتضمنة، لا تزال تلك المعاهدة باقية. وفي عالم اليوم فإنها حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي. وفي الوقت نفسه علينا أن نكون أمينين. إن نظام الأسلحة هذا يواجه عددا من التحديات، تجعل الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي غير فعالة.

أولا، نود أن نسترعي الاهتمام إلى ضرورة التقيد على الصعيد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار النووي. فمن دون انضمام تلك الدول التي لم تصبح أطرافا بعد في المعاهدة، لن يتحقق هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمتمثل في توفير عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ثانيا، حتى الآن، لم يحقق تنفيذ المعاهد تقدما يُذكر. وفي عشية مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

علينا أن نسلم مع الأسف بوجود تقصير في التنفيذ الحقيقي لتوصيات خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وعلينا أن نكون مستعدين لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، وأن نكون واضحين بأن الاتفاق على الوثيقة النهائية لا يجب أن يكون حلا توفيقيا غامضا في شكل إعادة استنساخ لوثيقة عام ٢٠١٠. ويجب علينا أن نتحلى بالشجاعة في توقعاتنا. وأن أي قرار بالبدء بالمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتناول الأسلحة النووية وتهدف إلى حظر شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها في إطار زمن محدد، سيمثل خطوة حقيقية إلى الأمام.

إن بيلاروس بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد أصبحت الدولة الأولى في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية التي تتخلى طواعية ومن دون أي شروط مسبقة عن حيازة أسلحة نووية جاهزة للاستعمال منشورة على أرضها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقبل الموعد المقرر، تم سحب آخر القذائف التسيارية العابرة للقارات نهائيا من بين ٨١ قذيفة كانت على الأراضي البيلاروسية. وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي، كانت بيلاروس أول من أطلق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا. إن بيلاروس بلد ما انفك منذ عقود ينادي في الأمم المتحدة بحظر استحداث وإنتاج أي أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وأي منظومات جديدة لهذه الأسلحة النووية.

في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة سوف تقدم بيلاروس مشروع قرار تقليدي بعنوان: ”حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة“.

إن المستوى الحالي من التطور التكنولوجي لا يجعل فقط من المجدي تطوير الأسلحة الموجودة، بل أيضا تطوير أنواع جديدة بالكامل من تلك الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. إن مشروع القرار الذي ستقدمه بيلاروس سوف يتضمن عنصر الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء، ويطلب منها أن تقابل تصميمها بمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وسوف يقترح وضع آلية تكون على أهبة الاستعداد بالطلب إلى مؤتمر نزع السلاح رصد الحالة بغية تقديم توصيات بشأن مفاوضات محددة تتعلق بأسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل، كلما وحيثما تم تحديدها. وتدعو بيلاروس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى السير على الدرب المفضي إلى نقطة الصفر وتأييد مشروع القرار.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد كوبا أن يعرب عن سعادته إذ يراكم، سيدي، تترأسون أعمال هذه اللجنة، ونتقدم بالتهاني إليكم وإلى أعضاء المكتب على انتخابكم جميعا. ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى في التاريخ، أُتيحت لنا الفرصة للاحتفال في الأمم المتحدة باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهي فرصة هامة لنا لإشاعة الوعي بالحاجة إلى الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، إن عقد هذا الحدث الخاص والاحتفال باليوم الدولي وفرا لنا فرصة ممتازة لتبادل الأفكار والتحرك قدما نحو الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي والنهوض بتنسيق الجهود الدولية لتحقيق القضاء الكامل على مخزونات الأسلحة النووية. إننا إذ نأخذ في الحسبان المساهمة التي وفرها لنا الاحتفال باليوم الدولي في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وآخر اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة عُقد بشأن نزع السلاح

النووي، أيدنا اقتراح حركة عدم الانحياز لتقديمه في إطار اللجنة الأولى، مشروع قرار بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

وفي ذلك الصدد، تكرر كوبا تأييدها لاقتراح حركة عدم الانحياز للبدء على جناح السرعة بالمفاوضات الهادفة إلى إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية وتهدف إلى حظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. ونود أيضا أن نكرر التزامنا بالعمل على عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى على أن يُعقد في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء على الأسلحة النووية في أقصر إطار زمن ممكن.

سيكون الهدف هنا هو الاتفاق على برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

تود كوبا اليوم أن تؤكد مجددا فخرها لكونها تنتمي إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم، تعلن أنها منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة تلاتيلولكو. ونشعر أيضا بالفخر الشديد إذ أن المنطقة التي ننتمي إليها سنت قانونا غير مسبوق، إذ أعلنت بموجبه رسميا أنها منطقة سلام. لقد تقرر ذلك في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي انعقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام في هافانا. لقد اتخذنا ذلك القرار لكي نحظر إلى الأبد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا.

في هذا الصدد، أكدنا في مناسبات عديدة في هذا المنتدى أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الدول للأسلحة النووية هو القضاء عليها قضاء مبرما وحظر هذه الأسلحة في ظل رقابة دولية صارمة. لذلك من غير المقبول أن يظل الردع النووي يشكل الأساس الذي تقوم عليه المذاهب العسكرية التي تأذن بحيازة واستخدام المخزونات النووية.

من سوء الطالع، أنه بعد أكثر من ٤٠ عاما من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تمتثل بعد الدول النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. فتلك المادة توضح الحاجة إلى التفاوض على معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية. وبدلا من ذلك، ما انفكت تلك الدول تعمل على تحسين وتطوير ترساناتها النووية. وهذا مثال واحد على الانتشار الرأسي، وهو موضوع دارت حوله بضع تعقيبات.

فيما يتعلق بالدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نعتقد أن من المؤسف أنه لم يتم بعد تقديم توصيات محددة، ومن ثم لم يتم الامتثال على النحو الكامل للولاية التي تنص عليها المعاهدة. مرة أخرى، شهدنا مثالا على استمرار الفجوة بين الكلام والنوايا الحسنة التي كررتها مرارا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والحلول التوفيقية والالتزامات والخطوات المستعدة اتخاذها هذه الدول.

كذلك من الأولوية البدء بالمفاوضات الدولية التي تهدف إلى العمل من دون تأخير، على إبرام معاهدة توفر ضمانات أمنية عالمية وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم أمر لا غنى عنه ومن شأنه أن يقدم مساهمة هامة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المؤسف جدا وجود عدم امتثال للاتفاق على عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إننا مقتنعون بأن إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية سيمثل وثبة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونشجع هذه اللجنة على عقد ذلك المؤتمر

في أقرب وقت ممكن وفقا للاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

نعتقد أنه لا بد من وقف التلاعب بمسألة عدم الانتشار. وهي تستند إلى المعايير المزدوجة والمصالح السياسية التي تسعى إلى تحديد الحق الثابت للبلدان النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ينبغي التشجيع على اتخاذ خطوات ملموسة وينبغي الاتفاق على أن تؤدي تلك الخطوات إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وينبغي للحظر أن يكون ملزما، وغير تمييزي، وشفاف، ويمكن التحقق منها ولا يمكن عكس مسار طابعه. ونكرر بأن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لتحقيق نتائج هامة ودائمة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

تؤيد كوبا الجهود الرامية إلى تحقيق الوضع الأمثل في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولكن في الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن الشلل الذي يكتنف جزءا كبيرا من الآلية مرده أساسا إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. إذا أردنا تنشيط آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، إذن فلنعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. من المفيد لجميع الأطراف المعنية وجود هيئة متخصصة ذات عضوية عالمية، مثل هيئة نزع السلاح، فذلك من شأنه أن يمكننا من تداول هذه المسائل الهامة جدا بالتفصيل.

في إطار آلية نزع السلاح، يؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا أساسيا بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. نعتقد أن من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح غير قادر على الاضطلاع بعمل موضوعي منذ أكثر من عقد الآن. يعتقد البعض أن هذا يرجع فقط إلى أساليب عمل الهيئة ونظامها الداخلي. إن كوبا لا تتشاطر هذا الرأي، ونعتقد أنها ظاهرة قاصرة فقط على هذه الهيئة بالذات.

ونؤكد من جديد أنه لا يزال من مسؤولية الجميع الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه. تعتقد كوبا بأن مؤتمر نزع السلاح مستعد للتفاوض بصورة آنية على معاهدة تقضي على الأسلحة النووية، وتحظرها، أي معاهدة تحظر سباق التسلح، خاصة في الفضاء الخارجي، ومعاهدة تنص على ضمانات أمنية فعالة لدول مثل كوبا غير حائزة لأسلحة نووية، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

يبرز بلدي حقيقة مفادها أنه يؤيد المفاوضات الرامية إلى معالجة مسألة المخزونات. في ذلك الصدد، تؤكد كوبا مجددا أهمية التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد أنه ينبغي إحراز مزيد من التقدم الملموس لتعزيز وتعضيد المساعدة والتعاون الدولي في ذلك المجال.

إن استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات يجب أن تكون متوافقة تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذلك، نعرب عن قلقنا ورفضنا الشديدين إزاء استخدام الأفراد والمنظمات للنظم الحاسوبية للبلدان الأخرى، بصورة سرية وغير مشروعة، بغرض مهاجمة بلدان ثالثة، لما تنطوي عليه حالات من هذا القبيل على إمكانية إثارة نزاعات دولية. وتكرر كوبا مطالبتها الراسخة بإنهاء جميع هذه الهجمات والمحاولات ضد سيادة أي دولة وحقها في تقرير المصير.

لذلك نؤكد من جديد رفضنا القاطع لبرنامج ”زونزونيو“ الذي كان عبارة عن خطة وضعتها الولايات المتحدة لتعزيز أعمال التخريب في كوبا من خلال استعمال التكنولوجيات

الجديدة. إن ذلك يتعارض مع جميع قواعد القانون الدولي. تطالب كوبا بوقف جميع الأعمال التخريبية والأعمال التي تشكل تدخلا، والأعمال غير الشرعية والسرية التي تنفذها الولايات المتحدة وتهدد الاستقرار والنظام الدستوري في كوبا. فهذه الأعمال تنتهك سيادتنا

أود أن أختصر بياني عند هذه النقطة وأقول أنه، بالرغم من الأزمة الاقتصادية، وزيادة الفقر على الصعيد العالمي، وحدوث أزمات مثل الإيبولا وغيرها تسببت في زيادة عدم الاستقرار، لا يزال الإنفاق العسكري العالمي غير مقبول وليس له ما يبرره، ففي عام ٢٠١٣، وصل الإنفاق العسكري إلى أكثر من ١,٧٥ تريليون دولار. لذلك، تكرر كوبا اقتراحها بتخصيص ما لا يقل عن نصف النفقات العسكرية الحالية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة. سأكتفي عند هذا القدر من بياني، وسأعطي بقية بياني إلى أمانة اللجنة.

السيد بروبر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي ودعمه الكاملين لكم في أداء مهامكم.

ونحن واثقون من أن قيادتكم القديرة ستوجه عملنا إلى خاتمة ناجحة.

من المسلم به على نطاق واسع أن الشرق الأوسط منطقة تتخبط في عدم الاستقرار والنزاع والأعمال القتالية، منطقة تواجه تحديات أمنية فريدة، والتي، إذا تركت على حالها، تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار لا في المنطقة فحسب بل وفي خارجها. وقد أصبحت منطقة مضطربة، حيث تتفكك الدول ويستولي عليها المتطرفون الذين عقدوا العزم على نشر معتقداتهم وعقائدهم بالإكراه العنيف الموجه أساسا ضد المدنيين الأبرياء. إنها منطقة تتعاون فيها بعض الدول والتنظيمات الإرهابية في الحصول على الأسلحة الاستراتيجية، وحيث تواصل تلك الدول المؤيدة للإرهاب شراء أسلحة الدمار الشامل في المجالين النووي والكيميائي.

وإضافة إلى ذلك، هناك منظمات إرهابية وصلت إلى حد حيازة ترسانات من الصواريخ والقذائف البعيدة المدى بدقة متزايدة تتجاوز بكثير الترسانات التي تمتلكها دول المنطقة. تلك القذائف والصواريخ تصنع وتهرب وتنتشر بعشرات الآلاف، في كثير من الحالات في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثل القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). هذه القذائف والصواريخ القصيرة إلى المتوسطة المدى قادرة على تهديد وتعطيل المراكز الرئيسية للسكان المدنيين، ويمكن أن يكون لها أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية. كما حصلت الجماعات الإرهابية على أسلحة مثل المركبات الجوية بلا طيار، ونظم الدفاع الجوي المتقدمة وأحدث القذائف المضادة للسفن. وتلقي تلك الأسلحة مجتمعة ظلالا قاتمة على قدرة البلدان على القيام بالحياة اليومية.

وتفتقر منطقة الشرق الأوسط إلى الآليات التي يمكن أن تعزز الحوار وزيادة التفاهم فيما بين الأطراف الفاعلة الإقليمية. وربما من غير المستغرب، نظرا لرفض الاعتراف بإسرائيل، ألا توجد عملية يمكن أن تسهم في بناء الثقة، وتخفيف حدة التوترات، وحل النزاعات برمتها. لا يوجد منتدى يمكن فيه للاتصال المباشر بين الدول الإقليمية أن يعالج المسائل الأمنية الأساسية ويشجع على التوصل إلى حلول بطريقة تعاونية وخلال فترة وشيكة.

وللأسف، تميزت منطقة الشرق الأوسط على مدى السنين بانتهاك صارخ وعدم احترام الالتزامات التعاهدية الرسمية. واحترام الالتزامات التعاهدية كان دائما يعتبر إحدى ركائز أي خطاب دولي وأساس مبدأ ”المعاهدة شريعة

المتعاهدين“، الذي هو مبدأ أساسي في العلاقات بين الدول. والالتزامات الملزمة قانونا، المتخذة وفقا للقانون الدولي، قد سهل التخلي عنها من جانب العديد من دول المنطقة العازمة على مواصلة السعي إلى البرامج العسكرية الخفية أو المزيد من الهيمنة الإقليمية. في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أربعة من أصل خمسة انتهاكات جسيمة للمعاهدة وقعت في الشرق الأوسط، وتحديدا في إيران وسوريا وليبيا والعراق، وفي حين أن الحالة الخامسة، وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ضالعة بتعمق في نشر الأسلحة في المنطقة.

في ذلك الصدد، يواصل البعض القول بأن مناقشة الأمن الإقليمي ليست عنصرا أساسيا في التخفيف من حدة التوترات الإقليمية، وبناء المزيد من التفاهم والتعاون فيما بين الشركاء الإقليميين. غير أن تلك المناقشة قد تكون الأساس الذي يمكن أن يسهم في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأوسط الخالية من جميع الحروب والنزاعات وجميع الأسلحة التي تتسبب في الدمار الشامل أو العرقلة.

وتذكر إسرائيل بشكل لا لبس فيه بأن اتباع نهج عملي وواقعي فحسب تجاه التحديات الأمنية الإقليمية يمكن أن يحقق النتائج المرجوة لإحلال المزيد من السلام والاستقرار. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول في المنطقة ومعالجتها ضمن سياق واقعنا وتحدياتنا الإقليمية الحالية. ولا يمكن أن يبدأ ذلك إلا بالترتيبات المتواضعة لتدابير بناء الثقة والأمن، وإلا بعد اتخاذ تلك التدابير، وتجذرها وظهور أنها دائمة ومؤاتية، يمكن اعتبار الأنشطة أكثر طموحا.

وقد شاركت إسرائيل على المستوى الرسمي والرفيع في العام الماضي في خمس جولات من المشاورات عقدها وكيل وزارة الخارجية الفنلندية السيد لايافا لمناقشة الأمن الإقليمي وتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وأعلنت إسرائيل بالفعل استعدادها للمشاركة في جولة سادسة من المشاورات وأبلغت وكيل الوزارة السيد لايافا برغبتها. ومن دواعي الأسف، هناك ثغرة مفاهيمية كبيرة بين دول المنطقة بشأن المفاهيم الأمنية الاستراتيجية الأساسية. في حين قد استندت إسرائيل في موقفها على مفهوم أولي، وحتى غنى عن البيان، أن المناقشات بين الشركاء الإقليميين يجب أن تكون مباشرة ومستندة إلى توافق الآراء، ولا يزال على جيراننا اعتماد نهج عملي وضروري.

إنهم ينصون على مطلبهم بإنشاء منطقة في شرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنتديات التي لا يشارك فيها جميع الشركاء الإقليميين، ودون استناد تلك الحالة على ترتيبات توصلت إليها بحرية الدول في المنطقة. تحاول الدول العربية فرض تلك الآلية على المنطقة بدلا من التواصل مع إسرائيل من أجل بناء المزيد من التفاهم. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان العربية لم تبذل أدنى محاولة لإشراك إسرائيل بشكل مباشر ووضع أسس مقبولة للطرفين لعقد مؤتمر في هلسنكي. بل وامتنع البعض عن المشاركة تماما، وهما إيران وسوريا. إذا كان في الواقع أن هذه المسألة تكتسي أهمية أساسية لمجموعة الدول العربية، لماذا لا تحاول حتى التعامل مع إسرائيل بطريقة يمكن أن تيسر إحراز التقدم وحتى تحقيق تقدم كبير نحو قدر أكبر من السلام والأمن الإقليميين.

وللأسف، من الواضح أن المجموعة العربية لم تختر مسار التوفيق بل اختارت المواجهة. يدعون أنه قادم، بينما في الوقت نفسه تتابع القرارات المناهضة لإسرائيل التي تهدف إلى الاستفراد بإسرائيل. وهذا هو الحال في المؤتمر العام الثامن والخمسين للوكالة الطاقة الذرية الدولية مع مشروع قرار مجموعة الدول العربية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، الذي تم رفضه بوضوح، وهذا هو الحال أيضا في دورة هذا العام للجنة الأولى، حيث طرح مرة أخرى مشروع

القرار المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ في محاولة غير مجدية لتحويل الانتباه عن التهديدات الأمنية الحقيقية التي تواجه المنطقة. وإسرائيل، من جانبها، لا تزال ملتزمة بعملية رامية إلى إنشاء منطقة الشرق الأوسط أكثر أمنا وسلاما، خالية من الحروب والنزاعات ومن جميع أسلحة الدمار الشامل.

ولا تزال إيران الخطر الأساسي الذي يهدد أمن المنطقة وما وراءها. وواصلت إيران سعيها الدؤوب لقدرة على إنتاج الأسلحة النووية ودعمها للمنظمات الإرهابية بتقديم الأسلحة، والدعم المالي وتوفير التدريب والمضي قدما في طموحاتها الإقليمية. وينبغي ألا يؤدي انتخاب ما يسمى بالمعتدلين في إيران بأحد أن نقلل من الخطر الذي لا تزال إيران تشكله، حتى مع ظهور تنظيم داعش. والمفاوضات التي تجريها إيران مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ بشأن المسألة النووية، فضلا عن المفاوضات المطولة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هي في نهاية المطاف، مصممة للمساعدة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الطويل الأمد لإيران المتمثل في الحصول على القدرة لإنتاج الأسلحة النووية. وتشارك إيران في تلك العمليات بهدف التخفيف من الضغوط وإتاحة المزيد من الوقت لبرنامجها العسكري. لا يوجد حتى الآن إشارة واضحة إلى أي نية إيرانية للتخلص من تلك القدرات، على النحو الذي تطالب به العديد من قرارات مجلس الأمن الملزمة. بل إن العكس هو الصحيح.

وعن إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا في الواقع إنجاز هام له تداعيات أمنية إقليمية هامة. في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن ندرك أن العمل لم ينته، والتهديدات التي تشكلها سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقدرات الكيميائية المتبقية، ما زالت قائمة في كثير من النواحي.

وإذا ما نُظر إلى تلك الأمور كافة إلى جانب محاولات الجماعات الإرهابية مثل حزب الله والجماعات الجهادية الأخرى الحصول على الأسلحة التقليدية المتطورة، فضلا عن قدرات الأسلحة الكيميائية، فمن الواضح أن الكثير من التحديات الأمنية لا تزال تنتظرنا فيما يتعلق بسوريا.

السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام، وأن أتمنى لكم النجاح في العمل المقبل. قررنا التطرق لبعض المواضيع التي تبدو الأكثر أهمية في جدول أعمال اللجنة الأولى الواسع النطاق، بدءا بمسائل نزع السلاح النووي، التي تأتي في صميم اهتمامنا في هذا المحفل.

لا يزال القضاء على التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على العالم، بما فيها الأسلحة النووية، إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. وتعمل روسيا بنشاط من أجل تحقيق تلك الغاية مُتخذةً خطوات ملموسة من أجل تحديد ترسانتها النووية وخفضها. وخلال الأعوام ال ٢٥ الماضية، جرى تخفيضها إلى حد كبير. وبموجب المعاهدة المبرمة عام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فقد وضعنا هدف التوصل إلى المستويات الإجمالية المتفق عليها من الرؤوس الحربية، ووسائل الإيصال وأجهزة الإطلاق بحلول أوائل عام ٢٠١٨. ونعتقد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف.

ومعاهدة ستارت الجديدة ليست الاتفاق الوحيد القائم بين روسيا والولايات المتحدة في مجال القذائف النووية. إن المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى، المبرمة عام ١٩٨٧ لأجل غير مسمى لا تزال سارية. وللأسف، ما برح شركاؤنا الأمريكيون

يتصرفون بحرية واسعة النطاق بشأن التزاماتهم بموجب المعاهدة مرتكبين انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق بحيث أصبحت بالفعل ممارسة متكررة. وتشمل تلك الانتهاكات استخدام القذائف الموجهة خلال اختبارات منظومتهم الدفاعية المضادة للقذائف وتشغيل مركباتهم الجوية التكتيكية بلا طيار، التي تتناولها المعاهدة وتندرج في فئة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. وهناك أيضا أسباب تدعو للاعتقاد بأن النشر المقرر لـ ٤١ قاذفة من طراز (مارك) أوروبا يشكل انتهاكا خطيرا آخر لهذه المعاهدة. ونأمل، نتيجة للحوار الذي بدأ بشأن تلك المسائل، أن تعود الولايات المتحدة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق الهام.

ومن الواضح أنه لكي يتم إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، من الضروري تهيئة الظروف الدولية المناسبة. وأهمها ضمان المساواة في الأمن والاستقرار الاستراتيجي، على النحو المنصوص عليه في القرارات المتخذة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن مشاكل خطيرة جدا قد ظهرت وتواصل النمو، وتقع، للأسف، لسبب من الأسباب خارج نطاق اللجنة الأولى بشكل كامل تقريبا. وذلك ليس من الصواب، بالنظر إلى أن نزع السلاح لا يحدث في فراغ، وأن مستقبله يتوقف إلى حد بعيد على البيئة العامة.

وقد قمنا مرارا وتكرارا بتوجيه الانتباه إلى العوامل التي تؤثر سلبا على الاستقرار الاستراتيجي. وبدون التصدي لها، فإن أي آمال في تحقيق مزيد من التقدم صوب عالم خال تماما من الأسلحة النووية تظل مجرد أمنيات. ولا يزال أحد هذه العوامل المدمرة هو القيام من جانب واحد باستحداث منظومة دفاعية مضادة للقذائف على الصعيد العالمي بدون مراعاة أمن الدول الأخرى – فضلا عن كونه على حساب أمنها. إنه يجعل العلاقات الدولية تتسم بالتعقيد على نحو خطير، ليس فقط في الإطار الأوروبي – الأطلسي ولكن أيضا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن السياسات الطائشة لاستحداث منظومة دفاعية مضادة للقذائف قد تشكل عائقا حقيقيا أمام تحقيق المزيد من نزع السلاح النووي، بل ويمكن أن توجد ظروفا خطرة قد تؤدي إلى استئناف سباق التسلح النووي. ولا يمكن معالجة تلك المسألة الحيوية إلا إذا بدأت الدول المنخرطة في تطوير القدرات الدفاعية المضادة للقذائف في الالتزام، ليس بالكلمات وإنما بالأفعال، بالمبدأ المتفق عليه في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي هو في جوهره مبدأ عالمي، وفحواه أن أي محاولة لتعزيز الأمن الذاتي على حساب أمن الآخرين غير مقبولة. وينبغي للتطبيق الأمين لتلك القاعدة أن يصبح نقطة البداية في البحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة.

لدينا أيضا شواغل متزايدة إزاء مفهوم توجيه ضربة عالمية خاطفة، وهو نظام يقترب من مرحلة التنفيذ العملي. ونفهم أن هدفه هو إنشاء قدرة تُمكِّن على نحو فوري تقريبا من شل القدرات الدفاعية لأي بلد ”غير مرغوب فيه“، تاركة إياه دون أي مهلة أو فرصة ليرد عسكريا. وهذه الجهود تكون محفوفة أكثر بالمخاطر عند الاضطلاع بها كجزء من سياسة ترمي إلى إنشاء تفوق عسكري ذاتي حصري وواسع النطاق، يشكل جزءا من الجهود الرامية إلى استحداث الدرع الدفاعي المضاد للقذائف على الصعيد العالمي. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يزال يستهين بالأثر السلبي لمفهوم توجيه ضربة عالمية خاطفة على آفاق نزع السلاح النووي.

وثمة عامل سلبي ثالث ذو طابع استراتيجي وهو التهديد بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مدى عقود، تتخذ القرارات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكن لا توجد حلول عملية متفق عليها في هذا الصدد حتى الآن. في ظل هذه

الظروف، فإننا نرى أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير وقائية للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية.

ونذكر اللجنة بأن روسيا قدمت، قبل ١٠ سنوات، مبادرة تمثل التزاما سياسيا بألا تكون أول من ينشر أسلحة في الفضاء الخارجي.وحتى الآن، انضمت ١٠ دول قوية إلى تلك المبادرة، الأمر الذي مكن من البدء بالعمل لتحقيق عالميتها. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار في هذا الشأن، الذي نعتزم تقديمه، إلى جانب الدول المتفقة في الرأي، خلال المشاورات غير الرسمية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، سوف يعتمد في هذه الدورة.ونحن ندعو كل من يشاطرنا الهدف المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة، إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار هذا والتصويت تأييدا له. وبطبيعة الحال فإن اعتماد هذا القرار لن يحل جميع المشاكل.ونحن نعتبره خطوة هامة للغاية ولكنها خطوة وسيطة من أجل التوصل إلى حظر ملزم قانونا على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.وقد اشتركت روسيا والصين في تقديم الصيغة المحدثة لهذه المعاهدة الدولية أثناء انعقاد مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه.

نحن بصدد المرحلة الختامية من الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف يبدأ مؤتمر استعراض المعاهدة التاسع عمله في نيسان/أبريل المقبل.ومن المهم أن نصل إلى هذا الحدث بنتائج ملموسة.وكان الإنجاز الرئيسي في الآونة الأخيرة هو الاتفاق على حزمة جنيف فيما يتعلق بحالة البرنامج النووي الإيراني.ونحن نواصل عملنا الآن، إلى جانب شركائنا في مجموعة البلدان الستة وزملائنا الإيرانيين، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة.ويسرنا أن نلاحظ العزم الوطيد لدى جميع الأطراف على تحقيق نتائج إيجابية في أقرب وقت ممكن.ويبدو أن المفاوضين قد تمكنوا من الاقتراب أكثر صوب إيجاد حلول لجميع المسائل المعلقة في الترتيبات التي يجري العمل حاليا على التوصل إليها.لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات سياسية صعبة.وينبغي ألا نفوت الفرص المتوفرة للتوصل إلى هذه التسوية.

ومن المنجزات الرئيسية التوقيع في ٦ أيار/مايو على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.ونحن واثقون من أنه سيتم التوقيع في القريب العاجل على بروتوكول مماثل ملحق بالمعاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا .

إن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ستتوقف إلى حد كبير على ما إذا كان من الممكن التنفيذ في المستقبل القريب للقرارات المتخذة في عام ٢٠١٠ بشأن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.ونعتقد أنه نتيجة لعدد من المشاورات غير الرسمية المعقودة خلال السنوات القليلة الماضية تمكنا تحريك الأمور.

أظهرت بلدان الشرق الأوسط استعدادها للتوصل إلى حلول توفيقية معقولة بشأن عدد من القضايا. ويمكن الحديث عن إحراز تقدم من عدمه، ولكن ليس ثمة شك في أن تقدما قد حصل. ويعطينا ذلك سببا للاعتقاد بأنه بوسع بلدان المنطقة، بتوفر الإرادة السياسية اللازمة، الاتفاق على مشروع جدول أعمال ووثيقة نهائية للمؤتمر. ولذلك السبب، من المهم ليس فقط مواصلة العملية التحضيرية بل تكثيفها. وسيبذل الاتحاد الروسي، من جانبه، باعتباره أحد منظمي المؤتمر، قصارى جهوده لضمان عقد المؤتمر قبل نهاية هذا العام. ومن الواضح أن ذلك الهدف هو هدف طموح للغاية، لكننا نعتقد أنه قابل للتحقيق.

وفي سياق عدم الانتشار النووي، نود التأكيد على المسألة التالية المثيرة للقلق بالنسبة لنا جميعا. وهي مسألة من ما يسمى

بالتشارك النووي في البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وكجزء من ترتيبات التشارك النووي هذه، تتلقى الدول الأعضاء غير الحائزة لأسلحة نووية، أسلحة نووية على أراضيها، وتشارك في التخطيط لاستخدامها، في حين تشارك قواتها العسكرية والجوية في التدريب على توجيه ضربات نووية. إننا نتفق تماما مع وجهة نظر دول حركة عدم الانحياز بأن هذه الممارسة تتعارض مع نص أو روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونذكر الأعضاء أنه بموجب المادة الأولى من المعاهدة، تتعهد الدول الأطراف التي تمتلك أسلحة نووية

”ألا تستلمَ أي نقلَ مطلقا من أي ناقل للأسلحةِ النوويةِ أَو الأدواتِ المتفجّرةِ النوويةِ الأخرى أو أي نوع من السيطرةِ على مثل هذه الأسلحةِ أَو الأدواتِ المتفجّرةِ سواء بشكل مباشر أَو غير مباشر“.

كما تتعهد الدول غير النووية، بدورها، بموجب المادة الثانية، بعدم استقبال النقل من أي طرف لتلك السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر. إننا ندعو الدول الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي إلى مواءمة سياساتها مع التزاماتها.

وقد تمثل الإنجاز الكبير في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، في نزع السلاح الكيميائي في سوريا. وفي ظل ظروف صعبة لم يسبق لها مثيل، تخلصت السلطات السورية من ترسانات كيميائية في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية، في امتثال كامل لالتزاماتها، من خلال ضمانها، وفقا لما أكده مسؤولون في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدة مرات، مستوى عال من التعاون مع تلك المنظمات الدولية. ونتيجة لذلك، فإن مسألة ما يسمى بالملف الكيميائي السوري، لم تعد ذات طابع ملح. وينبغي النظر فيها في إطار الإجراء العادي لكيان دولي متخصص، وفي هذه الحالة فإن هذا الكيان هو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن موضوع يهم الجميع، وأنا أتحدث عن الحالة الراهنة لآليات نزع السلاح التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي حين أن اللجنة الأولى تعمل تقريبا بشكل يفضي إلى تحقيق نتائج، عانت هيئات شهيرة ومرموقة على غرار لجنة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح من الجمود منذ سنوات عدة. ومن الواضح أنه لا يمكن اعتبار الحالة الراهنة حالة طبيعية. ومع ذلك، من الواضح أيضا أن أسباب الجمود لا علاقة لها بأي عيوب كامنة في ثالوث الأمم المتحدة الخاص بنزع السلاح، ولكن لها علاقة أساسا بالاختلاف الحاصل في مجموعة أولويات الدول المشاركة، وغياب الإرادة السياسية للبحث عن حلول وسط مقبولة لجميع الأطراف.

وفي مثل هذه الظروف، يميل بعض شركائنا لتحويل المفاوضات إلى محافل جديدة، كما لو أنها يمكن أن تبرم اتفاقيات دولية ذات مغزى هناك بمشاركة جميع الدول ذات القدرات العسكرية ذات الصلة. ويهدد مثل هذا الوهم بإلحاق بالغ الضرر بالمؤسسات القائمة، قبل إنشاء آليات جديدة كاملة وفعالة. ونحن نعتقد أن أفضل طريقة للخروج من هذه الحالة، تتمثل في تركيز الجهود والاهتمام بالبحث عن حلول بناءة لمشكلة برنامج عمل مؤتمر جنيف. وهذا هو الهدف من مشروع البيان الداعم لمؤتمر نزع السلاح، الذي نعتزم عرضه، مع الدول الأخرى التي تشاطرنا الرأي، خلال الدورة الحالية للجنة الأولى. ونحن ندعو جميع البلدان التي تتفق مع نهجنا للانضمام إلى المشاركة في تقديم هذا البيان.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد لكم دعم جمهورية كوريا

الكامل لعمل اللجنة، ونتطلع إلى عقد دورة مثمرة تحت رئاستكم.

إجتمعت اللجنة الأولى هذا العام، في منعطف هام حيث ستكون إرادتنا السياسية المتجددة وجهودنا الموحدة حيوية للمضي بنا قدما فيما يخص جدول أعمالنا الخاص بنزع السلاح. ومع اقتراب الاحتفال بالذكرى الخامسة والأربعين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يبقى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في صلب جهودنا الرامية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد شكل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠ انفراجة مشجعة، حيث تمكنت الدول الأطراف من حل خلافاتها والاتفاق على خطة عمل ملموسة. واستنادا إلى نهج متوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة، قدمت خطة عمل خارطة طريق سليمة لاتخاذ مزيد من الخطوات الواجب اتخاذها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. لكن، وكما كشفت المناقشات التي جرت خلال دورة اللجنة التحضيرية لهذا العام، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل. ومع بلوغ عملية الاستعراض القادمة لعام ٢٠١٥ مرحلتها النهائية، يجب علينا تكثيف جهودنا لتحويل خطة العمل إلى إنجازات ملموسة، مع التطلع لعقد مؤتمر استعراضي ناجح العام المقبل.

في غضون ذلك، يظل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مسعيين طال انتظارهما، ونحن بحاجة جميعا إلى معالجتهما معا. وتحث جمهورية كوريا، الثماني دول المتبقية المطلوب تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تدخل حيز النفاذ، على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. كما نؤكد مجددا موقفنا الذي اتخذناه منذ فترة طويلة الذي يدعو إلى الشروع في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. ونأمل أن يساعد العمل الجاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على تمهيد الطريق.

وفي البيئة الأمنية الجديدة اليوم، يشكل الأمن النووي، جنبا إلى جنب مع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، عنصرا أساسيا في سعينا إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها خلال السنوات الأخيرة، لا يزال احتمال القيام بأعمال إرهاب نووي، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبناء على المؤتمرين التاريخيين اللذين عقدا في واشنطن العاصمة وسول، تعد قمة الأمن النووي التي عقدت في لاهاي خلال عام ٢٠١٤، خطوة حاسمة إلى الأمام في إطار الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الإرهاب النووي. وستواصل جمهورية كوريا، بوصفها البلد المضيف لقمة ٢٠١٢، العمل مع باقي البلدان والمنظمات الأخرى لإنشاء هيئة أمن نووي دائمة وقوية.

كما أكد الأمين العام بان كي – مون في خطابه أمام مؤتمر قمة لاهاي، فإن للأمم المتحدة أيضا دورا هاما في مجال تعزيز الأمن النووي. وخاصة بعد احتفالها للتو بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع نقل أسلحة الدمار الشامل للجماعات الإرهابية، ينبغي للدول الأعضاء تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الكامل والشامل.

وفي السياق الإقليمي، أدى الرعب جراء الفظائع التي ارتكبت في الغوطة في سوريا، في ٢١ آب/أغسطس من العام الماضي، إلى تشكل تحالف دولي غير مسبوق لتخليص سوريا من الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من العديد من المصاعب، تمكنت جهودنا المشتركة من التخلص من مخزون الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا.

إن من الضروري إنجاز عملنا بالتصدي لجميع المسائل المعلقة، وكفالة امتثال سوريا لجميع التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بإيران، تكرر جمهورية كوريا تأكيد دعمها الثابت للمفاوضات الجارية بين مجموعة ٥+١ وإيران. ونأمل أن يصبح ممكنا التوصل قريبا إلى اتفاق على وضع خطة عمل شاملة مشتركة من شأنها معالجة جميع المسائل العالقة، وكفالة الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي.

ويمثّل استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن اليوم. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وقف ذلك، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير الأسلحة النووية على مدى العقدين الماضيين. وهي تعمل أيضا على زيادة تطوير قدراتها النووية، بما في ذلك عن طريق استئناف تشغيل مفاعلها المهدأ بالغرافيت بسعة ٥ ميغاواط، وزيادة مرافق تخصيب اليورانيوم، علاوة على بناء مفاعل الماء الخفيف في يونغبيون. وهي تهدد الآن بإجراء ما تسميه الشكل الجديد للتجارب النووية. وواصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق القذائف التسيارية هذا العام، وهو ما أدانه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفه انتهاكا واضحا لقراراته.

ويجب أن نبعث برسالة واضحة وموحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مفادها أنه لا يجوز لها أن تتمتع بمركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية بأية حال، وأنه ستكون هناك عواقب وخيمة إن أقدمت على إجراء تجربة نووية أخرى. وتحث جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتخلي عن جميع الأسلحة والبرامج النووية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى بعض التطورات الجديدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. فعقب الاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي، يسرُّ جمهورية كوريا أن تلاحظ أن الصك الخمسين للتصديق على المعاهدة قد أودع في ٢٥ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد عام ونصف العام فقط بعد فتح باب التوقيع عليها. وتعيد حكومة جمهورية كوريا التأكيد مجددا على التزامها الصارم بالمعاهدة .

وفيما يتعلق بأمن الفضاء الخارجي، فقد ازداد التأكيد على أهمية استخدام بصورة سلمية، فضلا عن التخفيف من مخاطر الحطام الفضائي، على مر السنين. وترحب جمهورية كوريا بالمبادرات المتخذة مؤخرا لتعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، فضلا عن تأييدها. وهي مبادرات من قبيل اعتماد التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) في العام الماضي، والعمل الجاري بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. ونأمل أن تكمل تلك الجهود بشكل فعال النظام القائم حاليا بشأن الفضاء الخارجي، فضلا عن الإسهام في زيادة تعزيز أمنه وسلامته.

وخلال دورة هذا العام، تعتزم أستراليا وجمهورية كوريا أن تقدما معا مشروع قرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها. ويمثّل ذلك القرار الذي يصدر كل سنتين، والذي استحدث منذ عام ٢٠١٠ – الوثيقة الدولية

الوحيدة التي تتناول بصورة شاملة التهديد الذي تمثله أنشطة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. وتأمل جمهورية كوريا أن نعمل عبر قرار هذا العام على تجديد التزامنا الجماعي، والمضي قدما بجهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويود وفد بلدي أن يطلب إلى جميع الوفود المشارَكة في تقديم مشروع القرار وتأييده تماما.

وتتعهد جمهورية كوريا مرة أخرى بتعاونها التام في نجاح أعمال اللجنة الأولى هذا العام وما بعده.

السيد سيمون – ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود ووفد بلدي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

لقد تخطينا قبل أسبوعين عتبة الـ ٥٠ تصديقا اللازمة لدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ بحلول نهاية العام. وقد شارك الكثير من الحاضرين هنا في هذه القاعة، بمن في ذلك شخصي، في تلك المفاوضات. وكان ذلك باعثا على الشعور بالارتياح إلى حد كبير بالنسبة لنا جميعا. وهو أيضا أفضل دليل على التعددية الفعالة التي ما فتئت تدعو إليها فرنسا.

ويجب القول أن عدد الأزمات في جميع أنحاء العالم قد ازداد بطريقة مثيرة للقلق على مدى العام الماضي. وما تزال الأزمات الحالية قائمة، بل تنشأ أزمات جديدة في بعض الحالات، كما هو الحال في الشرق الأوسط على سبيل المثال. وظهرت أزمات جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والعراق. وبدت آثارها ملموسة حتى في أوروبا. وقد تحملت فرنسا مسؤولياتها في الكثير من الميادين، على سبيل المثال، في مالي في العام الماضي، وهذا العام في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق. وتُذكِّرنا تلك الأزمات بأننا نعيش في عالم واقعي، وأن النهج الذي نتّبعه في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة ينبغي أن يكون واقعيا أيضا. وينبغي أن يكفل هذا النهج أمن جميع الدول بموجب أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢).

وللأسف فإن آخر التطورات في الأزمة السورية، التي أبلغت عنها بعثة تقصي الحقائق، تظهر أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت مرارا وتكرارا وبطريقة منظمة على أنها أسلحة في عام ٢٠١٤. ولا يدع استخدام طائرات الهليكوبتر مجالا للشك مطلقا في مسؤولية النظام في دمشق عن ذلك الاستخدام. ويثير ذلك بطبيعة الحال، شكوكا في مدى مصداقية سوريا في الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

وبطبيعة الحال، لا يزال الانتشار النووي يمثّل شاغلا رئيسيا بالنسبة لفرنسا. وهو بمثابة عقبة واضحة أمام مواصلة جهودنا الرامية إلى نزع السلاح النووي. ولم نلحظ إحراز أي تقدم في حالة كوريا الشمالية التي أعطت أولوية لمواصلة تطوير قذائفها التسيارية وبرامجها النووية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بأزمة الانتشار النووي في إيران، فقد أتاحت لنا دورة المفاوضات التي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر الفرصة لإجراء مناقشات مجدية وتفصيلية للغاية. ومع ذلك، لم يتوصل المفاوضون إلى ما أملنا رؤيته من مؤشرات وأفعال لإحراز تقدم حاسم. وقد كان ذلك قبل شهرين فحسب من انتهاء سريان اتفاق جنيف. ومع أن الوقت ينفد بسرعة، لا يزال بوسعنا التوصل إلى اتفاق. لقد عقدت فرنسا العزم على التفاوض، بصفتها عضوا في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣. ولكن لكي يحدث ذلك، فإن من الضروري أن

تتخذ إيران القرارات اللازمة لإثبات الأغراض السلمية حصرا لبرنامجها النووي.

وإذ أنتقل إلى قارتنا أوروبا، التي كنا نظن أنها تنعم بالسلام الدائم، فإنها تعاني من التوترات.

وبطبيعة الحال كان للأزمة الأوكرانية وانتهاك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، التي اعتمدت في إطار انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أثر سلبي للغاية على الأمن الدولي.

وعلى الرغم من تدهور السياق الاستراتيجي الدولي، فقد أحرز تقدم في نزع السلاح وتحديد الأسلحة في عام ٢٠١٤. وأرى أدلة ذلك في إظهار التزامنا والنوايا الحسنة للغالبية العظمى منا.

قبل لحظات قليلة، أشرت إلى بدء النفاذ الوشيك لمعاهدة تجارة الأسلحة، الأمر الذي سيشكل خطوة تاريخية إلى الأمام. لكن هناك أمثلة أخرى على إحراز تقدم كبير تجدر الإشارة إليها. لقد أجرينا مناقشة تطلعية إلى حد بعيد بشأن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. يبين ذلك حيوية وأهمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وقدرتها على التصدي للمسائل الناشئة. وأنا فخور جداً لترأس اجتماع الخبراء المخصص لهذه المسألة في أيار/مايو الماضي. تحرز تلك المناقشات تقدما طيبا، ونعتقد أن التوصل إلى اتفاقات أمر ممكن. تود فرنسا أن يستمر ذلك العمل، وسوف أواصل قول ذلك وأدعو إلى مواصلة ذلك العمل في تشرين الثاني/نوفمبر خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية. وترحب فرنسا أيضا بانضمام العراق إلى الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها. ونأمل أن يستمر التقدم الذي أحرز مؤخرا صوب تحقيق عالمية الاتفاقية.

وهناك أيضا حالات طوارئ اقترحت بشأنها حلول عملية. يشكل الحطام في الفضاء تهديدا فوريا لجميع الدول، وفي عالم اليوم يكتسي أمن الأنشطة الفضائية أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا. ويقترح الاتحاد الأوروبي مدونة لقواعد السلوك يمكن اعتمادها بسرعة بالغة. وفي المجال البيولوجي، يتطلب التطور السريع للتكنولوجيا حلولا مبتكرة.

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وهي أيضا الأساس لجهودنا في مجال نزع السلاح. وتشكل خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ خريطة طريق بالنسبة لنا. وبطبيعة الحال، من الضروري أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها، وفرنسا تدرك مسؤولياتها في هذا الصدد. لقد أحرز تقدم كبير في عدة مجالات هذا العام، بما في ذلك تقديم التقارير الوطنية ضمن إطار مشترك من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب الإجراءات ١٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة العمل. كما يشكل توقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا مثالا على هذا التقدم. وتتوقع فرنسا التصديق على البروتوكول بحلول نهاية العام – في الأسابيع القليلة المقبلة، في الواقع.

إن عمل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على وضع مسرد للمصطلحات النووية مستمر. أخيراً، نحن على استعداد للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. تشكل خريطة الطريق التي اعتمدت في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ نهجا مشتركا. إنها تلزم جميع الدول الأطراف بنهج تدريجي. إنها سلسلة من الإجراءات المتعددة الأطراف تشمل، أولا، بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبعد ذلك، الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا تسلسل منطقي.

وهو يستند بوضوح تام إلى خطة العمل وخاصة الإجراء ١٥، الذي يدعو إلى البدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية التي تنص عليها.

ومن هذا المنطلق كذلك، فإننا نشعر بأننا أحرزنا تقدما. عقدت الدورتان الأوليان لفريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه القرار ٥٣/٦٧ في آذار/مارس وآب/أغسطس من هذا العام، على التوالي. وستستمر في أوائل العام المقبل. لقد بدأ بالفعل العمل المفصل جداً في هذا الصدد. وفي مؤتمر نزع السلاح، أجريت مناقشات موضوعية، لم يسبق لها مثيل على مدى سنوات عديدة، بشأن العديد من بنود جدول الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لم نحرز هذا القدر من التقدم من قبل أبدا.

وبغية إحراز تقدم، يجب أن نفهم مواقف بعضنا البعض على نحو أفضل، ونقلل إلى أدنى حد من تباين المواقف ونحدد السبل الممكنة من أجل التوصل إلى حلول وسط. بطبيعة الحال، فإن ذلك لا يكفي. ويظل هدفنا، أكثر من أي وقت مضى، هو الانتقال إلى المرحلة التالية والبدء في المفاوضات، وفقا للأولويات المحددة لنا في الإجراء ١٥ من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار. إن المناقشات التي جرت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح تساعدنا على المضي في هذا الاتجاه، ومن المهم الاعتراف بهذا التقدم.

تستند خريطة طريق معاهدة عدم الانتشار التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠، كما قلت، إلى نهج تدريجي عملي للغاية. من المهم لنا أن ننفذ خريطة الطريق تلك وأن نتقيد بها وألا نحيد عن الدرب المختار. تود بعض الأطراف دفعنا إلى اتخاذ مسار آخر، اتباع نهج أيديولوجي يسعى إلى الوصم لا إلى إيجاد حلول. لن ننهض بقضية نزع السلاح والأمن الدولي بهذه الكيفية. النهج التدريجي هو النهج الواقعي الوحيد وبالتالي هو النهج الوحيد الذي سيتيح لنا المضي قدما. إنه نهج فعال، ولا نحتاج إلا إلى أن ننظر إلى العقدين الماضيين لنرى التقدم الذي أحرز. هذا هو المسار الذي يجب أن نتبعه بعزم من أجل التحرك نحو تحقيق عالم أكثر أمنا.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أراكم، السيد الرئيس، تترأسون هذه اللجنة الهامة. أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن قيادتكم الماهرة ستوجه أعمال هذه اللجنة نحو النجاح. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، ومكتبها على الجهود والعمل الجديرين بالثناء.

في إطار التزامها الواسع النطاق بالنظام المتعدد الأطراف، وضعت منغوليا دائما نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه في صدارة جدول أعمالنا، وذلك لسبب بسيط هو أنه أمر أساسي للسلام والأمن العالميين. يود وفدي، بصفته عضوا في الآلية الدولية لنزع السلاح وطرفا في الصكوك الدولية لنزع السلاح، أن يؤكد مجددا التزام منغوليا الثابت وتطلعه إلى المساهمة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وكما نشهد جميعا اليوم، فإن البيئة الأمنية العالمية تتدهور على نحو متزايد، ولهذه التطورات تأثير سلبي على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبغض النظر عن الهدف المعلن المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، فإن جهود نزع السلاح لا تزال تعاني من الجمود. ولذلك، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه، في هذا الوقت من الاضطرابات، يتعين علينا بذل قصارى جهدنا من أجل بناء توافق في الآراء وتعزيز زيادة الأمن العالمي من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتعلق منغوليا أهمية على تنفيذ القرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع

السلاح النووي لعام ٢٠١٣‘‘، وترحب بالجلسة العامة الوزارية الأولى للجمعية العامة المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولا يزال وفد بلدي يؤمن برؤية جريئة تتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وسوف يواصل الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي.

تؤيد حكومة منغوليا مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح والتطورات التي تسعى إلى معالجة التحديات الأمنية في عصرنا، بما في ذلك المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في شباط/فبراير الماضي في المكسيك، وكذلك مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في لاهاي.

ونحن نعتبر أن جميع هذه الجهود من شأنها تعزيز التنفيذ النشط لخطة العمل لعام ٢٠١٠، التي عززت النظام الدولي لعدم الانتشار. ويحدونا الأمل في أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ سيتخذ خطوة كبيرة نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والهدف الرئيسي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي، وهي تشكل جزءاً أساسياً من النظام الأمني العالمي. ولذا، تضمّ منغوليا صوتها إلى دعوة جميع الدول الأطراف إلى أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق عالمية المعاهدة. ونعتقد أن التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام المعاهدة والمتابعة بحسن نية للمقررات والقرارات والوثائق الختامية وخطط العمل لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ أمور مطلوبة للحفاظ على أهمية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها.

ويتشاطر وفد بلدي القلق إزاء عن عدم عالمية القبول باتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية وعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والذي اتخذ قبل ٢٠ عاماً تقريباً. وتأمل منغوليا، بوصفها مدافعة قوية عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تحرز الجهود الدولية تقدماً في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتعترف منغوليا بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، وتتطلع إلى إيجاد حل جادّ للجمود المستمر في المؤتمر. وستشارك منغوليا والمكسيك في رئاسة الجزء الأول من اجتماع المؤتمر لعام ٢٠١٥، ونأمل في أن يبدي جميع أعضاء المؤتمر الإرادة السياسية اللازمة من أجل ضمان بدء عمله الموضوعي. وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضاً أنه يلزم، نظراً للحالة الراهنة، استكشاف نهج مبتكرة لجعل استئناف مفاوضات هادفة لنزع السلاح أمراً ممكناً. وعلينا إنهاء حالة الجمود هذه وتجنّب أي تدهور إضافي في قدرة مؤتمر نزع السلاح على الوفاء بولايته.

لقد مضى ما يقرب من ٢٠ عاماً منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتود منغوليا أن تشدد على الأهمية التي توليها جميع الدول لمواصلة الوقف الاختياري لجميع أنواع تجارب الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا تزال هذه القاعدة المطبقة بحكم الواقع هشة من دون الأثر الملزم قانوناً والمتمثل في دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولذلك، انضمت منغوليا إلى البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري السابع الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ولذا تدعو جميع الدول المتبقية في المرفق ٢ إلى الإسراع بالتصديق على المعاهدة ليتسنى دخولها حيز النفاذ.

لا يزال احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وتؤكد منغوليا من جديد التزامها القوي بالإسهام في الجهود الدولية بشأن

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك التنفيذ الفعّال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي تحت رئاسة جمهورية كوريا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ ذلك القرار التاريخي.

وما فتئت منغوليا تبذل الجهود لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بمشاركتها في جميع الأطر الدولية الرئيسية، وتستمر في الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة. فعلى الصعيد الوطني، ما برحت منغوليا تعتمد تدابير لإنشاء آلية رصد محلية ذات صلة، وقد عززت سلسلة من النصوص التشريعية التي تحظر على أي جهة من غير الدول صنع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها أو حيازتها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، لا سيما في الأغراض الإرهابية.

وكانت منغوليا على الدوام مناصراً ثابتاً لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهي تبذل جهودا للإسهام في السلام والأمن الدوليين عن طريق تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويتمتع مركزنا باعتراف دولي واسع النطاق، كما يتجلى في طائفة واسعة من الصكوك الدولية، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والوثائق الختامية لمؤتمرات الدول الأطراف والجهات الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تصدر كل سنتين بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز.

وفي ضوء ذلك، وقعت منغوليا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إعلاناً يوازي الإعلان المشترك للدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وبذلك الإعلان المشترك، سلّمت الدول الخمسة دائمة العضوية بمركز منغوليا الفريد وأعلنت أنها ستحترم ذلك المركز ولن تسهم في أي عمل من شأنه أن ينتهكه. وقد ثبت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو تدبير إقليمي فعال لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتواصل منغوليا بذل جهودها والمساهمة في هذه القضية من خلال تدعيم مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية ودعمها للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويجب تقوية المناطق القائمة واتخاذ إجراءات لتشجيع إنشاء مناطق جديدة، بما فيها الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

في أيلول/سبتمبر الماضي، وخلال اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، اقترح رئيس منغوليا إجراء دراسة شاملة ثانية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بجميع جوانبه بهدف تقييم التقدم المحرز منذ إجراء أول دراسة من هذا النوع في عام ١٩٧٥، ولرسم مسار العمل في المستقبل من أجل الدعم الفعال للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها تدابير إقليمية عملية للنهوض بأهداف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وكما هو الحال في القرارات المماثلة من السنوات السابقة، سيقدم وفد بلدي إلى اللجنة في هذه الدورة مشروع قرار معنون ”الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“. وبالإضافة إلى ذلك، قررت منغوليا أيضاً عرض مشروع قرار بشأن الدراسة الشاملة الثانية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بجميع جوانبها. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملنا الصادق في أن تحظى مشاريع

المقترحات التي ستقدمها منغوليا بتأييد أعضاء اللجنة وأن تُعتمد دون تصويت.

السيد لاغنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة. وأؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي في الاضطلاع بمهامكم.

إن منع انتشار الأسلحة النووية وإيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة يجب أن يظلا من الأهداف التي يسعى إليها المجتمع الدولي بثبات. وتسع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى القضاء على تلك الأسلحة اللاإنسانية منذ إنشاء المنظمة. وتقع المسؤولية على عاتقنا جميعاً – الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء – للحفاظ على ذلك الالتزام بأقصى ما يمكن من العزم من أجل تحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا السياق، نشعر بالقلق العميق إزاء بطء التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم حدوث أي تغيير حاسم في المبادئ النووية، والتطوير النوعي للأسلحة النووية. وبالمثل، فإن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدولي الناجمة عن أية زيادة في انتشار الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق مستمر لنا. والاستفادة من التقدم المحرز في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي أمر ضروري. ويجب استكشاف جميع السبل وبذل كل جهد في هذا الصدد.

إن استخدام الخطاب النووي في خضم التوترات الدولية الحالية وإدراج القدرة النووية كجزء من التدريبات العسكرية، فضلا عن المسائل المتعلقة بمستقبل المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، هي تطورات وقعت مؤخرا مثيرة للقلق تذكرنا بأنه بالرغم من عدم استخدام أي سلاح نووي منذ عام ١٩٤٥، لا يمكننا الاعتماد على الحظ إلى أجل غير مسمى. وفي ذلك السياق، أثبت المؤتمران الدوليان المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عقدا في أوسلو في عام ٢٠١٣، وفي ونايارت، بالمكسيك عام ٢٠١٤، بوضوح أن تفجير سلاح نووي واحد يمكن أن تترتب عنه عواقب وخيمة. وينبغي أن يمكننا المؤتمر المقبل المعني بهذا الموضوع في فيينا من اكتساب فهم أفضل لتلك المسألة الهامة. ونشجع جميع الدول على المشاركة، بسبب آثار الأسلحة النووية التي تعنينا جميعا.

ومن الأهمية بمكان أن يسفر مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نتائج إيجابية حتى يتسنى لنا الحفاظ على سلامة ومصداقية حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي. وتحقيق تلك النتيجة سيعني الارتقاء إلى مستوى بعض التحديات. وسيصبح من الأهمية البالغة بمكان أن نرى المزيد من الجهود من أجل إحراز تقدم، سواء في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في ٢٠١٠، وفي المجالات الأساسية مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما يحتاج أيضا المؤتمر الاستعراضي البناء تقييم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار وتحديد تدابير واضحة ومحددة زمنياً لتعزيز تنفيذها والتعجيل به.

كما تشكل أسلحة الدمار الشامل الأخرى غير الأسلحة النووية تحديات كبيرة. وفيما يتعلق بالنزاع في سوريا، فإننا نرحب بالجهود المبذولة لضمان تدمير كافة مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها السلطات السورية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الاستنتاجات المؤقتة لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تشير إلى أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت مرة أخرى هذا العام في سوريا في مناسبات متكررة. ويشكل

ذلك انتهاكا غير مقبول تماما للقانون الإنساني الدولي، ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال.

لقد تشرفت سويسرا برئاسة اجتماعات عام ٢٠١٤ لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ومع اقتراب مؤتمر الاستعراض القادم لهذا الصك تدريجيا، تتزايد أهمية إحراز تقدم في إطار العملية التي تخلل الدورات. ومراعاة لذلك، يدعو الرئيس السويسري للمؤتمر الاستعراضي الدول الأطراف البدء في إيلاء المزيد من الاهتمام لتطوير إجراءات فعالة. ويأمل الرئيس في أن يتمكن اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد كانون الأول/ديسمبر من التصدي لذلك التحدي نظرا لمختلف المواضيع المدرجة في جدول أعماله.

وفي حين أسلحة الدمار الشامل تستدعي اهتمامنا نظراً لإمكانياتها التدميرية، ما زالت الأسلحة التقليدية تودي بحياة الكثير من الضحايا عاماً بعد عام. وفي هذا الصدد، تسعدنا القوة التي تميزت بها عملية التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. يؤكد ذلك على الأهمية التي توليها الدول للتعجيل ببدء نفاذ ذلك الصك حتى يتمكن من ممارسة تأثيره وتعزيز المسؤولية في مجال تجارة الأسلحة. ونرحب بتقديم التصديق الخمسين في ٢٥ أيلول/سبتمبر وبدخول المعاهدة حيز النفاذ قبل نهاية هذا العام.

ويشكل الآن عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة الخطوة الهامة التالية. نود أن نشكر المكسيك على عرضها استضافة ذلك الحدث. وعلى المؤتمر اتخاذ عدد معين من القرارات، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالنظام الداخلي، أو الترتيبات المالية أو أمانة المعاهدة. من الأهمية الحيوية بمكان أن تتخذ تلك القرارات بهدف منح المعاهدة قاعدة صلبة وتمكين تنفيذ المعاهدة بكفاءة وبشكل فعال وشامل قدر الإمكان. ومن هذا المنطلق، عرضت سويسرا استضافة أمانة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة في جنيف، وهو موقع يفي بالمعايير التي قد أشرت إليها للتو.

إضافة إلى التحديات الأمنية التي تم تحديدها بوضوح، هناك اليوم مجموعة من التحديات الناشئة الأخرى. فقد أصبح الفضاء الخارجي بنية تحتية حاسمة الأهمية لجميع الدول في العالم، بينما تلقي عدة تطورات ظلالا من الشك بشأن أمن تلك البيئة واستقرارها. ويمكن استخلاص استنتاج مماثل حينما يتعلق الأمر بالفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات. وفي كلتا الحالتين، يبدو لنا أنه من الضروري وضع معايير جديدة، ولم يعد يمكننا الإبقاء على هذه المسائل في أدنى الأولويات.

وأخيرا، إن تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يثير مسائل أساسية في العديد من الجوانب. ونرحب بأن المناقشات بشأن هذا الموضوع قد بدأت في أيار/مايو الماضي في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وكذلك بالطابع الشامل والتفاعلي لتلك المناقشات. وأبرزت تلك المناقشات تعقد الموضوع على وجه الخصوص، ونحن على اقتناع بأنه من الأهمية بمكان مواصلة المناقشات وتكثيفها.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك لسائر أعضاء المكتب. ووفد بلدي على ثقة بأنه بفضل خبرتكم الواسعة وقيادتكم ستتمكنون من توجيه هذه الإجراءات إلى خاتمة ناجحة.

وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2).

بالرغم من النوايا الأنبل للمجتمع الدولي، لم نشهد بعد تحسنا كميا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ولا يزال عدم وجود الإرادة السياسية يعصف بالجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء ونتائج مثمرة في مختلف الآليات المكرسة لنزع السلاح. ولا تزال الالتزامات والترتيبات التي اتفق عليها في الماضي لم تتحقق.

ونحن نقر بأنه في بعض المجالات، مثل الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية، أحرز بعض التقدم الجدير بالملاحظة. ولكن يظل هناك واقع مؤسف أن نزع السلاح النووي، الأولوية القصوى للمجتمع الدولي – ما زال بعيد المنال. وعلى هذا النحو، نحن في اللجنة الأولى أمامنا الكثير من العمل، إذا أردنا كفالة مستقبل آمن وسالم للأجيال القادمة.

لقد أيدت ماليزيا بكل إخلاص قرار إعلان ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي أعقاب اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المعقود في عام ٢٠١٣، والذي كان اجتماعا تاريخيا، سعدنا لأن تلك القضية الهامة قد أوليت الاهتمام الذي تستحقه. ويأمل وفد بلدي أيضا في أن يستمر الاحتفال السنوي باليوم الدولي في زيادة وعي الجمهور ومعرفته بالتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية.

وفي الواقع، هناك حاجة إلى زيادة وعي عامة الناس ومعرفتهم بهذه المسألة. وبحسب معدل التقدم الذي يحرزه صانعو سياسات نزع السلاح، أو التقدم الذي لا يحرزونه كما هو واقع الحال، فربما قد آن الأوان لأن نولي مزيدا من الاهتمام لنداءات المجتمع المدني وأن ننظر في منظورات جديدة ونُهُج ابتكارية. وبزيادة عدد أصحاب المصلحة في الخطاب المتعلق بنزع السلاح، قد تزيد الفرص المتاحة لنا من أجل تحقيق التغييرات المنشودة في المفاهيم والمواقف.

وعلى الرغم من النهج الجديدة والمبتكرة التي يتبعها المجتمع المدني، يجب علينا، نحن الممثلين الحكوميين، أن نرتقي إلى مستوى التزاماتنا. وماليزيا، من جانبها، تؤكد من جديد التزامها بالسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والأساس لهذا المسعى هو الصفقة الأساسية التي تجسدها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد بينت لنا المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٤ المعقود في نيويورك مؤخرا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، نظرا لتباين وجهات النظر والنهج فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة. ولا بد للمؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ أن يشهد تطورات جوهرية، وإلا فإن نظام المعاهدة، كما يقال كثيرا، لن يكون مستداما.

وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تؤكد الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونرحب بالجهود التي يبذلها ميسر المؤتمر، السفير ياكو لايافا، ولا سيما سلسلة المشاورات غير الرسمية مع الدول المعنية بشأن جدول أعمال المؤتمر وطرائق عمله. ونأمل أن تؤدي تلك المشاورات إلى التعجيل بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

إن التزام ماليزيا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو أيضا الأساس الذي ترتكز عليه مشاركتنا في مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن يستعيد المؤتمر أهميته، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وقد شهدنا، لفترة طويلة جداً، صياغة وإبرام معاهدات واتفاقات أخرى لنزع السلاح خارج إطار المؤتمر. وللتغلب على الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، يود وفد بلدي أن يلقي الضوء بإيجاز على نقطتين.

أولا، يجب علينا ترشيد أولوياتنا بخصوص المسائل المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وعدم جعل أي مسألة شرطا مسبقا للأخرى. ثانيا، ينبغي ألا نقصر اهتمامنا على قاعدة توافق الآراء، وبدلاً من ذلك ينبغي أن نركز جهودنا على المقترحات البناءة بشأن كيفية تحسين أساليب عمل المؤتمر. وبوصف ماليزيا آخر دولة تولت رئاسة المؤتمر في عام ٢٠١٤، فإنها ستعرض التقرير ومشروع القرار بشأن مؤتمر نزع السلاح أمام اللجنة الأولى في إطار المجموعة المتعلقة بآلية نزع السلاح. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كما حدث في السنوات السابقة.

وفي حين يواصل مؤتمر نزع السلاح العمل للخروج من الأزمة، لا تزال ماليزيا مقتنعة بأن وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية قد تأخر كثيرا. وأود أن أُذكر بأن ماليزيا وكوستاريكا قدمتا في عام ٢٠٠٧ إلى الجمعية العامة اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية في الوثيقة A/62/650. واقترحت تلك الاتفاقية النموذجية عناصر قانونية وتقنية وسياسية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإن وفد بلدي على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن الاتفاقية النموذجية أو أي مقترحات أخرى لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم ماليزيا مشروع قرارها التقليدي المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. وسنعرض مشروع قرار هذا العام، الذي سيتضمن تحديثات فنية، في إطار المجموعة المتعلقة بآلية نزع السلاح النووي. ولئن كنا سنناقش مشروع القرار بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة، أود في المرحلة الراهنة أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار والنظر في الانضمام إلى العدد المتزايد من الدول المشاركة في تقديمه.

وإذا ما تركنا مسألة المشروعية جانبا، يرى وفد بلدي أن من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وعلى هذا النحو، تتطلع ماليزيا جنبا إلى جنب مع جيراننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن.

إن دعوتنا إلى إبرام معاهدة للحظر النووي تتعلق أيضاً بالخطاب المستمر بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وماليزيا تؤيد ذلك النهج بقوة، ونشعر بالتشجيع إزاء الزخم الملموس في الاعتراف المتزايد بتلك القضية. ونحن نرحب في هذا الصدد بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المقرر عقده في فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

لا يزال وفد بلدي يؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها عنصرا هاما لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وماليزيا، بصفتها الرئيس الحالي للجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة، قد شرفها أن تؤيد البيان الوزاري المشترك المعتمد في الاجتماع الوزاري السابع للمعاهدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونحث البلدان، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب فرصة ممكنة من أجل ضمان دخولها حيز النفاذ. ويجب أن تظل التجارب النووية في حوليات التاريخ، وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها بذلك الهدف.

إن ضرورة التصدي للتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل الأخرى، من خلال إطار متعدد الأطراف، لا تقل أهمية عن التصدي لذلك الذي تشكله الأسلحة النووية. وتؤيد ماليزيا بقوة تحقيق عالمية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية

واتفاقية الأسلحة الكيميائية والانضمام إليهما. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي اتخاذ تدابير تحقق فعالة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلى الصعيد الوطني، تعمل ماليزيا حاليا على وضع الصياغة النهائية لمشروع قانون الأسلحة البيولوجية الوطني الذي سيكون جزءا من إطارنا التشريعي وفقا للمادة الرابعة من الاتفاقية.

وفي إطار التزامنا بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعاونت ماليزيا في هذا العام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنظيم برامج مساعدة تقنية مع ميانمار والسودان. وقد أتاحت لنا تلك البرامج أن نتشاطر خبراتنا في تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الأنشطة المطلوبة من السلطات الوطنية بموجب الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا أيضا بالإزالة التامة لمخزون الأسلحة الكيميائية السورية، والذي تم في إطار زمني لم يسبق له مثيل وفي ظل ظروف صعبة بصورة غير عادية. ونرحب أيضا بالقرار المتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والتحقق مما تبقى منها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تشعر ماليزيا بالتشجيع لأن الزخم الذي أوجدته معاهدة تجارة الأسلحة سيؤدي في نهاية المطاف إلى دخولها حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وبصفتنا دولة موقعة، نأمل أن يؤدي المؤتمر القادم للدول الأطراف إلى التنفيذ المتوازن والفعال للمعاهدة. كما ترحب ماليزيا بالنتائج الناجحة للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام. ونؤكد من جديد إيماننا بآلية برنامج العمل بوصفه منتدى هاما يمكن في إطاره الاتفاق على تدابير لبناء الثقة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتوافق الآراء.

وفي الختام، تشدد ماليزيا على استعدادها للعمل معكم، السيد الرئيس، من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية وناجحة للجنة الأولى على أمل أن يسهم عملنا هنا في تحقيق نزع السلاح العام الكامل في نهاية المطاف.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعمي وتعاوني الكاملين. ونحن على ثقة بأنكم ستكفلون، بفضل قدراتكم وخبرتكم، نجاح أعمال هذه اللجنة. وأعرب أيضا عن تهانئي لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد إبراهيم الدباشي (ليبيا)، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء في منصب رئيس اللجنة الأولى خلال الدورة الماضية.

ووفد بلدي يؤيد بداهة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/69/PV.2).

أود أولا أن أؤكد مجددا على التزام بلدي بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وفي السنوات السابقة، شهدنا تجدد الجهود والمقترحات والمبادرات الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من القضايا في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. غير أنه لا يزال أمامنا شوط طويل لاتخاذ خطوات فعالة وتحقيق تقدم جوهري في هذا المجال. ونعيد التأكيد على ضرورة أن تتابع جميع الدول، بنيّة حسنة، المفاوضات المتعددة الأطراف، كما جرى الاتفاق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرَّسة لنزع السلاح (القرار د إ-١٠/٢) لتحقيق نزع السلاح العام الكاملّ في ظل مراقبة دولية صارمة وفعّالة.

وتعيد الجزائر، بصفتها دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، التأكيد على أن نزع السلاح النووي لا يزال يتصدر قائمة أولوياتها، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء ما يشكله وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر على البشرية. وترحب الجزائر بالاحتفال لأول مرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر من الشهر الماضي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية المكرس لتعزيز هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

والجزائر تؤكد من جديد ثقتها الكاملة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامها بها، حيث أنها الصك الدولي الفريد وحجر الزاوية لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي، وأود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة وكفالة الامتثال لركائزها الثلاث جميعا: نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبموجب المعاهدة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي. وبناء على ذلك، ينبغي أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بموجب المعاهدة وأن تنفذها بالكامل، فضلا عن التزاماتها الواردة في الخطوات العملية ال ١٣ المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ برئاسة الجزائر، وفي خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة المعقود في عام ٢٠١٠.

وفي هذا السياق، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تجدد التزاماتها، بعبارات أقوى، في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ونرى أنه سيكون من الضروري إطلاق زخم في عام ٢٠١٥ من أجل إحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي. ومن ثم، يدعو وفد الجزائر إلى تنفيذ القرار ٣٢/٦٨ تنفيذا فعالا، بما في ذلك بدء مفاوضات على نحو عاجل في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وبهدف تعزيز البنيان العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، يؤكد وفد بلدي من جديد أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للسماح بدخولها حيز النفاذ. وفي هذا السياق، تكرر الجزائر تأكيد ضرورة إبرام صك ملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويرحب بلدي بعقد مؤتمرات دولية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتتيح هذه الاجتماعات فرصة لتسليط الضوء على الآثار المدمرة والتي لا يمكن تداركها للأسلحة النووية وما تسببه من معاناة لا حد لها للبشر. وقد كانت الأراضي الجزائرية ساحة للتجارب النووية في أوائل الستينات من القرن الماضي، والجزائر تفهم وتتشاطر تماما حتى يومنا هذا ما يترتب على مثل هذه التجارب من معاناة وآثار.

وقد اختارت غالبية الدول الأعضاء أن تستخدم الطاقة الذرية حصرا في التطبيقات المدنية، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتمثل الطاقة النووية بالنسبة للعديد من البلدان النامية خيارا استراتيجيا لتنميتها الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها في مجال أمن الطاقة. وبناء على ذلك، تؤكد الجزائر من جديد الحق المشروع في تطوير الطاقة النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب نظام عدم الانتشار.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يشكل مجرد تدبير لبناء الثقة ولكنه يمثل خطوة ملموسة صوب تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نؤكد أن

بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهي المعاهدة التي تنص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يمثل إسهاما هاما في تعزيز السلام والأمن الدوليين ويدل على التزام الجزائر بذلك الهدف. والجزائر، التي كانت من بين أوائل البلدان التي صاغت معاهدة بليندابا ووقعتها وصدقت عليها، تدعو بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع وتصدق بعد على المرفقات ذات الصلة الملحقة بتلك المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

ومعاهدة بليندابا تمثل بوضوح نموذجا للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية وينبغي على وجه الخصوص الاقتداء بها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لأن تلك المنطقة لا تزال بدون هذا المركز رغم مرور سنوات على اعتماد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في عام ١٩٩٥ للقرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والجزائر، إذ ترفض هذا الوضع القائم، تؤكد التزامها القوي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وقد أعرب وفد بلدي عن خيبة أمله القوية إزاء تأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن الافتقار إلى الإرادة السياسية هو سبب استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وهو يشكل بوضوح مصدرا آخر من مصادر الإحباط وخيبة الأمل. وفي هذا الصدد، تعيد الجزائر تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، وبينما تشير الجزائر إلى المقرر CD/1864، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ في إطار الرئاسة الجزائرية، فإنها تدعو المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وفي ظل حالات الجمود المستمرة في بعض أجزاء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإننا نرى أنه سيكون من الأهمية بمكان عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لإجراء استعراض شامل يتناول جميع قضايا نزع السلاح.

وفي ما يتعلق بالصكوك الأخرى ذات الصلة بالدمار الشامل، تدعو الجزائر إلى التنفيذ المتوازن والفعال وغير التمييزي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وبشأن مسألة الأسلحة التقليدية، يود وفد بلدي أن يشدد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في منطقتي شمال أفريقيا والساحل. والاتجار غير المشروع يمثل مصدر إمداد بالنسبة للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، ولذلك فإنه يمثل أحد الشواغل المستمرة لبلدي. وتعيد الجزائر، استنادا إلى تجربتها الوطنية، التأكيد على الأهمية القصوى أكثر من أي وقت مضى لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ونواصل التأكيد على أهمية تنفيذهما بصورة كاملة ومتوازنة وفعالة. كما نود التأكيد على أن التعاون والمساعدة الدوليين أمر أساسي في تنفيذ هذين الصكين.

ويرحّب وفد بلدي باعتماد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف كل سنتين، للنظر في

برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لوثيقته الختامية بتوافق الآراء في حزيران/يونيه.

وقدمت الجزائر في تلك المناسبة تقريرها الوطني لعام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ برنامج العمل، وكذلك بشأن تنفيذ الصك الدولي للتعقب.

وتعتبر الجزائر اللجنة الأولى مكونا أساسيا في آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتظل ملتزمة بالعمل بنشاط وبطريقة بناءة مع جميع الدول الأعضاء. ويشكل افتتاح الدورة التاسعة والستين فرصة للعمل على تعزيزها.

السيد الدباشي (ليبيا): يسعدني، سيدي، أن أبدأ بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم دعم وفد بلدي، وأنا على ثقة بأنكم بخبرتكم المميزة وحكمتكم ستقودون أعمالنا إلى تحقيق أفضل النتائج. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

وأود أن أعبر عن تأييد ليبيا لبيان إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وبيان مصر باسم المجموعة العربية وبيان نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها المترتبة عليها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح، وهي تتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

كما أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في بعض الصكوك الدولية الخاصة بالأسلحة التقليدية التي لم تنضم إليها بعد واتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب. ولا شك أن التخلص النهائي من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، ولكن ذلك الهدف ما زال بعيد المدى. وفي انتظار تحقيق ذلك، تشدد ليبيا على أهمية المبادرات المتخذة بالتخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وعن برامجها. وفي هذا الصدد، نُذكّر بتخلي ليبيا عن برنامج سلاحها النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣ والانتهاء من تدمير أسلحتها الكيميائية في عام ٢٠١٤. ونأمل أن تقتدي دول أخرى بما قامت به ليبيا وجنوب أفريقيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروس.

وتغتنم ليبيا هذه المناسبة لتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والخطوات الثلاث عشرة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وإعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ١/٦٠) الذي أكد على عزم المجموعة الدولية السعي بكل جدية لإزالة أسلحة الدمار الشامل لا سيما الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، ترحب ليبيا باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٢/٦٨ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ “.

وتعرب ليبيا عن أملها في أن يكون هذا القرار خطوة ملموسة في اتجاه تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ جميع بنوده.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة صكوك هامة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل وإن عدم الانضمام لهذه الصكوك ما زال يمثل تحديا

خطيرا للأمن العالمي. ومرة أخرى، نكرر دعوتنا جميع الدول للانضمام لهذه الصكوك والعمل على التنفيذ الفعال لها.

إن انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتخليها عن أسلحتها الكيميائية فتح الطريق أمام تخليص منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وحان الوقت لكي يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل حتى تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة كدولة غير نووية، ولم تُخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يجب تكثيف المساعي الدبلوماسية وتعاون كل الدول لإزالة كل الشكوك في البرنامج النووي الإيراني. وأود كذلك أن أشدد على الأهمية الحيوية لعالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكلنا ثقة بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ سوف يساعد وبصورة ملموسة في الوصول إلى الهدف النبيل، وهو عالم آمن وخال من الأسلحة النووية.

تؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، ومع هذا فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات، المبينة في المعاهدة، يعد أمرا أساسيا. وتعترف ليبيا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبنظام ضماناتها الأمنية وتؤيد تعزيز فعاليته. وتؤكد ليبيا دعمها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك خطوة متقدمة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من مخاطر تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الأمين العام والأطراف الأخرى المنظمة للمؤتمر الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢، على بذل مساعيهم ومضاعفة جهودهم لتنفيذ ما نص عليه قرار عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لضمان عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن وبمشاركة جميع دول المنطقة.

لقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل مؤتمر نزع السلاح الذي شله غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتدعو ليبيا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي من خلال البت في مشروع اتفاقية الأسلحة النووية واستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والتخلص من مخزوناتها وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها انسجاما مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، قامت ليبيا بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك انطلاقا من موقفها الراسخ لدعم وضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بالطرق غير المشروعة إلى مناطق الصراعات في العالم، وخاصة في أفريقيا.

وتشدد ليبيا على ضرورة احترام المبادىء الراسخة في القانون الدولي، كحق الدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها، والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. كما يجب الابتعاد عن المعايير المزدوجة والاشتراطات المسبقة القابلة للتأويل وفق الأمزجة والمواقف السياسية المتغيرة، والتي يمكن استخدامها كوسائل للضغط والابتزاز السياسي. وتؤكد ليبيا على أهمية تفعيل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وختاما، تؤكد ليبيا أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف وتوفير الإرادة السياسية الجادة عنصران أساسيان للمضي قدما بفعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الاستقرار والطمأنينة في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، السفير راتراي، ممثل منطقة من مناطق العالم تتشاطرها نيوزيلندا ومنطقة المحيط الهادئ لدينا الكثير من الأمور المشتركة، تترأسون عمل اللجنة الأولى. ويرحب وفدي على نحو خاص بعزمكم على تشجيع المشاركة والتفاعل داخل اللجنة، وعلى الاستفادة من اجتماعات اللجنة لتعزيز جدول أعمالنا في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وأنا على ثقة بأنكم، سيدي الرئيس، ستوافقون على أن بعض أجزاء جدول أعمال لجنتنا الأولى تجمع بين الجيد والرديء، وهي في حالة جيدة وتحرز تقدما جيدا. وألاحظ على وجه التحديد أننا قبل أسبوعين، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، شهدنا هنا في الأمم المتحدة قصة نجاح حقيقية، ألا وهي تجاوز عتبة ال ٥٠ دولة التي تطلق الجدول الزمني لبدء نفاذ المعاهدة تجارة الأسلحة. ووقوع ذلك بسرعة كبيرة للغاية – بُعَيْدَ مضي سنة على فتح باب التوقيع للمرة الأولى على معاهدة تجارة الأسلحة – أمر ذو مغزى كبير فيما يتعلق بتصميم أعضاء الأمم المتحدة الجماعي على تنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية، ومدى أهمية أوجه الحظر وعملية تقييم المخاطر التي تنشئها هذه المعاهدة. وتفتخر نيوزيلندا الآن، من جانبها، بانضمامها إلى جماعة أعضاء معاهدة تجارة الأسلحة. فقد أودعنا صك التصديق لدينا في مطلع الشهر الماضي، ونحن نطبق بصورة مؤقتة المادتين ٦ و ٧ من المعاهدة ريثما تدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وسيكون تنفيذ المعاهدة مفتاح جني ثمار الأمن البشري ونتائج التنمية التي نتوقع نحن وكثير من الآخرين أن تنبثق من هذه المعاهدة. وتتعاون نيوزيلندا منذ مدة، وبشراكة مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة وكإسهام منا في تعزيز تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في منطقتنا، تعاونا وثيقا مع بلدان المحيط الهادئ على وضع قانون نموذجي للمساعدة في ترجمة الالتزامات المترتبة عن المعاهدة إلى أطر محلية. وثبت أن وضع قانون نموذجي لمعاهدة تجارة الأسلحة مهمة صعبة للغاية، ونحن نعمل على ذلك طيلة أكثر من عام الآن. ومع ذلك، يسرني أن أعلن اليوم أننا استكملنا وضع نموذجنا، وهو الآن متاح بالشكلين المطبوع والإلكتروني، وبعض النسخ المطبوعة متاحة بالفعل في الجزء الخلفي من القاعة هنا اليوم.

وينبغي أن أشير أيضا إلى أن نيوزيلندا حريصة على الإسهام في الجهود الهامة المبذولة حاليا، بقيادة المكسيك، لوضع الترتيبات المؤسسية والقواعد الإجرائية التي ستسترشد بها المعاهدة في المستقبل. ونحن نهنئ المكسيك على استضافتها الناجحة في الشهر الماضي للجولة الأولى من المشاورات في إطار العملية التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ونتطلع إلى الجولة الثانية التي ستعقدها ألمانيا في الشهر المقبل. ويمكن لنا جميعا أن نشعر بالارتياح إزاء قصة النجاح المتمثلة في معاهدة تجارة الأسلحة. فقد صدر بها تكليف وتم التفاوض عليها هنا في الأمم المتحدة، وأشرفت عليها اللجنة الأولى، واعتمدتها الجمعية العامة. وبفضل دعم المجتمع المدني لها على نحو مستمر واهتمامه بها اهتماما وثيقا، فإننا نعلم أنها ستزداد قوة بصورة مطردة.

بيد أن نيوزيلندا تشعر برضا أقل بكثير على التقدم المحرز فيما يتعلق ببند رئيسي آخر على جدول أعمال لجنتنا الأولى – نزع السلاح النووي. وما زال ذلك يشكل مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدي، بل للغالبية العظمى من أعضاء الأمم

المتحدة. لكن بينما نتطلع إلى استعراض العام القادم لعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يظل من الصعب أن نرى إحراز تقدم كبير. صحيح أن ليس جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تُقيم نهجها إزاء مسائل الأسلحة النووية على أساس معاهدة عدم الانتشار، ولكن بالنسبة للغالبية العظمى منا الذين يقومون بذلك، والذين يدعمون دعما ثابتا المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية في سياساتنا لنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن المهمة لم تكتمل بعد.

و لم يكن الهدف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الإطلاق هو إنشاء حق دائم يخول للبعض الاحتفاظ بالأسلحة النووية. وقد وعدت المادة السادسة من المعاهدة وعد بأنه في مرحلة ما بعد اعتمادها في عام ١٩٦٨، ستُتّخذُ تدابير فعالة تفضي إلى نزع السلاح النووي. والوقت الذي ستُتّخذُ فيه التدابير فعلا – أو حتى الموعد الذي ستبدأ فيه العملية المتعددة الأطراف من أجل وضع تلك التدابير – لم يحدد في المعاهدة. ولكن بعد مضي أكثر من أربعة عقود على دخول المعاهدة حيز النفاذ، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتأكيد الحق في أن تتساءل، إن لم يتم ذلك الآن، فمتى سيتم؟

وقد قدم ائتلاف البرنامج الجديد، التي تضم إلى جانب نيوزيلندا، البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، ورقة عمل إلى اجتماع هذا اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام، توجز مجموعة من الخيارات فيما يتعلق بالتدابير الفعالة التي ستنشئها المعاهدة. وتسعى نيوزيلندا منذ ذلك الحين إلى المضي قدما بالمناقشات من خلال استعراض بعض المسائل القانونية الدولية المتعلقة بالتدابير الفعالة. وستكون ورقة المناقشة التي تستكشف هذه المسائل القانونية متاحة في الجزء الخلفي من القاعة يوم غد، وسوف تكون موضوع حدث جانبي مع مُعديها هنا يوم الجمعة القادم.

والتدابير الفعالة بموجب المادة السادسة بشأن نزع السلاح النووي لن تؤدي فحسب إلى تصحيح اختلال التوازن في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما توضح ورقة المناقشة لدينا، بل يمكنها أن تضفي على أوجه الحظر القائمة الواردة في المعاهدة دعما معياريا إضافيا. ونعتقد أن تجدد التركيز على تنفيذ المادة السادسة يتيح الأساس لتحقيق النجاح في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في العام المقبل وتنشيط كامل مصداقية المعاهدة. ونرحب بمجموعة المبادرات المحمودة التي تسهم حاليا في هذه النتيجة، بما في ذلك بالطبع المؤتمران الدوليان لأوسلو ونايايريت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونهنئ النمسا على استضافة مؤتمر آخر المزيد بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

والبيان بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية الذي ستدلي به في اللجنة في وقت لاحق من هذا الشهر يؤكد بالمثل على الحاجة إلى أن يكون الأمن البشري، وليس الاستراتيجيات الحربية للدول، في صلب جهودنا المداولات بشأن مسائل الأسلحة النووية.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان بالملاحظة المتشائمة التي كثيرا تثيرها المسائل النووية على ما يبدو. وبالتالي، أود أن أستلهم تفاؤل الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح لدينا، أنغيلا كين، التي تشرفنا بزيارتها لنيوزيلندا في وقت سابق من هذا العام. وقد قالت، في أول خطاب من مجموعة الخطب التي ألقتها فبها نيوزيلندا، ونشرت منذئذ الورقة غير الدورية رقم ٢٦ لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، أنه

”على الرغم من جميع مساوىء هذا العالم – جميع النزاعات المسلحة، وسباقات التسلح، والإنفاق العسكري الفاحش، وتحسينات الأسلحة، وعدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح – على الرغم من ذلك كله،

أعتقد أن لترع السلاح مستقبلا. فترع السلاح سيستمر لسببين: إنه يحقق النتائج، وهو إجراء مناسب. ويجمع بين القوتين اللتين تسيران العالم: المصلحة الذاتية، والمثالية.

وأنا على ثقة بأنه في ظل قيادتكم، السيد الرئيس، سيكون بوسع الحماس والإتقان أن يؤديا دورهما على أكمل وجه في النهوض بجميع البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة هذا العام.

السيدة ستون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها التاسعة والستين.ونؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم.

لقد حققنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة إنجازا هاما بالفعل في ميدان الأسلحة التقليدية.ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر، تخطينا عتبة الـ ٥٠ تصديقا اللازمة لبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة.وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ستدخل تلك المعاهدة التاريخية حيز النفاذ، وعندئذ سيبدأ عملنا الحقيقي. ونود للمعاهدة أن تحدث تغييرا في المجالات الأكثر أهمية، ونريد لها أن تنظم بصورة فعالة عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، فضلا عن منع تحويلها إلى الجماعات الإجرامية أو الإرهابية بطريقة غير مشروعة. ويجب تنفيذ المعاهدة بشكل فعال تحقيقا لذلك، وهو أمر تلتزم به الحكومة الأسترالية التزاما راسخا.ونتطلع إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المقرر عقده في عام ٢٠١٥، وسنعمل عن كثب مع المكسيك وغيرها من واضعي صيغة المعاهدة، فضلا عن المؤيدين الآخرين لها بهدف ضمان نجاحها.

لقد شهدت السنة الماضية تقدما هاما أيضا في تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، علاوة على تنفيذهما.وإذ ندرك الأثر المأساوي الذي تخلفه الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد على المدنيين، تدعو أستراليا إلى التقيد بالقواعد الدولية المنشأة بموجب هذه الاتفاقيات.وترحب أستراليا بإعلان الولايات المتحدة مؤخرا اعتزامها إحداث المزيد من التغييرات في هذا الصدد عن طريق زيادة اتساق أنشطتها خارج شبه الجزيرة الكورية مع المتطلبات الأساسية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

تنعقد دورة اللجنة الأولى لهذا العام في وقت تتسم فيه العلاقات الجغرافية السياسية بالهشاشة، بفعل تأجيج نيران التوترات في أوكرانيا، وتدهور الحالة الإنسانية والعسكرية في سوريا والعراق، علاوة على التوترات الجارية في الشرق الأوسط.وتذكّرنا هذه الأحداث بأنه ينبغي أن نعمل معا لضمان نجاح الأمم المتحدة في تحقيق طموحها الرامي إلى إيجاد عالم يسوده المزيد من السلام والاستقرار والأمن.

وتود أستراليا أن تشيد بالإسهام الملحوظ الذي قدمته البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال العام الماضي، والتي أنهت عملياتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر.وتستحق البعثة المشتركة تقديرا خاصا لإنجاز مهمتها المتمثلة في إزالة جميع الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا، في ظل أكثر الظروف استثناء وخطرا.غير أن النتيجة التي خلصت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا – في شكل شن الهجمات باستخدام غاز الكلور – إنما تثير قلقا بالغا.ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده في سبيل التصدي لهذه الهجمات.ويجب أن يكون صون المعايير الراسخة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية أولوية جماعية بالنسبة لنا. وستواصل أستراليا العمل مع الآخرين لضمان القضاء التام على قدرات سوريا في مجال الأسلحة الكيميائية، وجميع المرافق المرتبطة بها، في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ولكي يتسنى لنا إزالة تهديد الحرب النووية، فإنه يجب علينا إيجاد عالم تتضاءل فيه كثيرا جدوى استخدام الأسلحة النووية.ويجب أن تكون نقطة البداية هي إدراج الدول المسلحة نوويا في عملية نزع السلاح.ونسلّم بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخصوصا الولايات المتحدة وروسيا، قد أجرت تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية. لكن وبعد مرور عقدين من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال هناك نحو ١٦٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية تحوزها ٩ من الدول.ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.وليس ثمة طرق مختصرة لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

تحقيقا لهذه الغاية، اقترحت أستراليا وشقيقاتها الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح خطوات عملية من شأنها أن تسهم في زيادة الشفافية النووية وإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات، فضلا عن تحسين أمن الأسلحة والمواد النووية.ونرحب بالتقرير الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام، باعتباره خطوة أولى.غير أننا نؤكد مرة أخرى على أن المزيد من التفصيل والشفافية في هذه التقارير ما يزالان أمرين أساسيين.

لقد أوشك انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥.ونود أن يسفر ذلك الاستعراض عن نتائج ملموسة تبيّن التقدم الحقيقي والفعال المحرز في نزع السلاح. وتؤيد أستراليا بقوة إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، علاوة على الجهود الجارية لعقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة.وندعو جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى المشاركة بصدق فضلا عن التعاون البناء لتحقيق ذلك.

وما يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثّل أولوية.وفي الشهر الماضي، شاركت أستراليا دولا صديقة أخرى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في استضافة اجتماع وزاري التزمنا فيه بالإعراب عن تأييدنا القوي لدخول المعاهدة حيز النفاذ على الفور.ونحث جميع البلدان التي لم تفعل بعد، على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون شروط. وفي اللجنة الأولى، تعتزم أستراليا، إلى جانب المكسيك ونيوزيلندا، تقديم مشروع القرار السنوي بشأن المعاهدة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتقديم مشروع القرار هذا العام، الذي يعزز ضرورة مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.وسيكون ذلك بمثابة إعادة تأكيد على الالتزام الرئيسي للمعاهدة، فضلا عن التنويه إلى أنه ينبغي عدم إجراء تفجيرات تجريبية للسلاح النووي وغيرها من التفجيرات النووية الأخرى مرة أخرى.

وما تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الاستثناء الوحيد في العالم فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية في القرن الحادي والعشرين.ويؤكد ذلك أن يشدد المجتمع الدولي على الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.وفي غضون ذلك، يجب علينا وقف أي زيادة لترسانات الأسلحة النووية، وأن نعمل على تخفيض حجمها.

لقد أدركت الجمعية العامة منذ وقت طويل ضرورة وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض تطوير لأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.ومع ذلك، ظل مؤتمر نزع السلاح عاجزا منذ وقت طويل عن الاتفاق على برنامج للعمل، والأهم من ذلك، أنه لم يتمكن من الوفاء بولايته المتمثلة في إجراء مفاوضات نزع السلاح.ونظرا للأهمية البالغة للمسائل المحيطة بنزع السلاح النووي فإنه لا يمكن عدم الوفاء بها لمجرد العجز عن الشروع في عملية التفاوض. وما فتئت أستراليا تحث مؤتمر نزع السلاح على الشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وما تزال أستراليا شريكا نشطا في فريق الخبراء الحكوميين،

وهي تعمل مع الآخرين – في سياق متعدد الأطراف – على استكشاف طائفة من العناصر التي يمكن إدراجها في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.ونحن حريصون الآن لاستكشاف أفكار جديدة للمضي قدما بهذه المفاوضات.

فالتحديات التي تواجه الأمن الدولي باتت أكثر تعقيدا. ونرحب ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، على النحو المأذون به بموجب القرار ٢٤٣/٨٦. إن تناول الكيفية التي ينطبق بها القانون الدولي على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، ووضع المعايير المتعلقة بالنزاع المسلح – في الحالات التي لم يبلغ فيها النزاع مرحلة النزاع المسلح بعد – وفي وقت السلم أيضا، مهمتان بالغتا الأهمية وتأتيان في صميم صون السلم والأمن الدوليين.

ترحب أستراليا بالاهتمام الملحوظ بمسألة أمن الفضاء الخارجي في العام الماضي.ويجب أن تظل سلامة البيئة الفضائية وأمنها واستدامتها أولوية رئيسية لجميع الأمم، نظرا لاعتمادنا المتزايد على الفضاء لتحقيق الرخاء والتنمية.وقد أعطت توصيات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، وأعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل، زخما وتوجيها جديدين لوضع معايير الشفافية في الفضاء الخارجي وتدابير بناء الثقة.وكما في السابق، تعوّل أستراليا على الخطوات العملية والقريبة المدى لحماية وصول جميع الأمم إلى بيئة الفضاء.ونرى أن المدونة المقترحة لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي توفر وسيلة ملائمة لتحقيق الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي في ميدان أمن الفضاء خلال السنوات الأخيرة.

وتتطلع أستراليا إلى عرض آرائها وأفكارها بشأن مجموعة من قضايا نزع السلاح بمزيد من التفصيل، بما في ذلك أهمية المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في عمليات نزع السلاح. وستوفر المناقشات المواضيعية أيضاً فرصة لنا جميعاً للمشاركة بشكل كبير من أجل الدفع قدماً بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ظل قيادتكم، سيدي، يحدوني الأمل في أن تركز جهودنا الجماعية على تحقيق نتائج عملية وواقعية تعود بالفائدة على المجتمع الدولي وتعزز أهدافنا المشتركة في السلام والاستقرار.

السيدة غونثاليس – رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن أطيب تمنياتنا. وأؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على دعم إسبانيا من أجل تحقيق نتائج مُرضية في هذه الدورة التاسعة والستين. ويود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/C.1/69/PV.2).

إن نزع السلاح والجهود الجماعية لمكافحة الانتشار بعدان مختلفان للعملية ذاتها – وهي عملية البحث عن السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. وتلتزم إسبانيا بإطلاع الدول الأخرى على الجهود التي تبذلها لتحقيق تلك الأهداف. وقد جعلت إسبانيا، بوصفها عضواً نشيطاً وملتزماً في المجتمع الدولي، من بناء السلام سمة مميزة لسياستها الخارجية. وتولي سياستنا الأمنية أهمية خاصة لتعددية الأطراف وللتعاون الدولي. ولذلك، ليس لدينا أدنى شك في أن الأمم المتحدة تقوم بدور بالغ الأهمية لا بديل له في التصدي لتحديات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، تم تسجيل عدة إنجازات في مجالين مهمّين. أولاً، فيما يتعلّق بنزع السلاح النووي، تكلل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بالنجاح مما شجعنا على القيام

بالأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٥، مع الأخذ في الاعتبار مسؤوليتنا في الالتزام بنفس المسار. وحدث الإنجاز الهام الثاني قبل بضعة أيام في مجال الأسلحة التقليدية. إن العملية التي ستتوج ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة قد وصلت إلى نهايتها، لذلك فإنه يجري إحراز تقدم في هذا الصدد.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أُذكر بأن التقدم لا يزال مطلوباً في مجالات أخرى. إن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة وعجز المجتمع الدولي عن بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كليهما لا يزالان من أسباب إثارة القلق. وقد كان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة علامة فارقة في العلاقات الدولية. وترتبط مراقبة صادرات الأسلحة الآن بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذلك بالحاجة إلى الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن الدولي. وتساهم إسبانيا بنشاط في هذه العملية لكونها واحدة من أولى الدول الموقعة على ذلك الصك ومن أوائل الدول التي تصدق عليه. وشرعت أيضاً في التطبيق المؤقت للمعاهدة منذ تاريخ التوقيع عليها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي العنصر الأساسي من عناصر النظام العالمي لعدم الانتشار. وتجدر إعادة التأكيد على الحاجة إلى التطوير الشامل للركائز الثلاث للمعاهدة. ويجب أن نواصل العمل لتحقيق الانضمام العالمي إليها ولتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ تنفيذا حازما. ويستتبع التطوير الشامل لمعاهدة عدم الانتشار إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة، التي تلتزم بموجبها الدول الأطراف بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. والاتفاقات الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية هي مثال على التقدم الكبير الذي ترحب إسبانيا به. ونأمل أن تتابع الدولتان هذه العملية وأن تسلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضاً ذلك المسار.

وتحث إسبانيا بقوة على تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها والذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بكثير من التفاؤل بالمحادثات التي جرت خلال الأشهر القليلة الماضية بقيادة السفير لايافا، ونحن واثقون بأن ذلك المؤتمر سيُنشئ هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة وأنه سيُعقد في أقرب وقت ممكن. كما نودّ أن نشير إلى أن المشاركين في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ أعربوا عن بالغ القلق إزاء الآثار الإنسانية الوخيمة لأي استعمال للأسلحة النووية وإعادة تأكيدهم على ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وستكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالتأكيد عنصراً أساسياً آخر في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار حالما دخولها حيز النفاذ. وندعو الدول التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج سلسلة التحديات المتعلقة بالانتشار النووي، ولا سيما البرنامجين النوويين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية.

ويجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن الضروري أن تتفاوض بحسن نية بشأن اتفاق يبعد التهديد النووي عن شبه الجزيرة الكورية. وفي حالة إيران، تؤيد إسبانيا الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي. كما أننا نعترف بالجهود التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع ألمانيا والصين

والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة. وطبعت هذه العملية التعاونية بطابعها العملية التفاوضية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر، ونأمل أن تنتهي بطريقة إيجابية.

وتود إسبانيا أن تعرب عن دعمها للبلدان الراغبة في تطوير قدراتها النووية بمسؤولية وشفافية وفي امتثال صارم لالتزاماتها الدولية. ونود أن نؤكد على العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ونحن عازمون على التعاون بنشاط مع الوكالة الدولية في جميع مجالات عملها، بما في ذلك التعاون الدولي من خلال الاستفادة من عضويتنا في مجلس محافظي الوكالة، كما كان الحال منذ أيلول/سبتمبر الماضي.

ويجب اتخاذ الحد الأقصى من الاحتياطات للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أهمية الوفاء بالالتزامات والتعهدات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، أحرز تقدم كبير خلال الاثني عشر شهراً الماضية في عملية القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية. وينبغي أن تكون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وبخاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، مصدراً للارتياح وأن تحفزنا على مواصلة هذا العمل لإتمام العملية بطريقة مرضية.

وأخيراً، نود أن نؤكد أهمية تعزيز الأمن في مواجهة التهديدات البيولوجية المحتملة، سواء كانت طبيعية أو عرضية أو جنائية. ونرحب بالمبادرات المختلفة في عدد من المجالات التي تركز على مكافحة هذا التهديد، وتحديداً مكافحة وباء الإيبولا، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤).

وترحّب إسبانيا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويسهم انتشار هذه الأسلحة في تأجيج النزاع ويشجع الجريمة المنظمة والإرهاب وهو أحد المخاطر الرئيسية على التنمية والاستقرار في العديد من البلدان. ويجب علينا أن نمضي قدماً باتخاذ تدابير جديدة لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة من منظورات أخرى، وبالتالي تحقيق نتائج حقيقية في الأجل القصير.

وفي الختام، ستجري مناقشة عدد من المسائل خلال هذه الدورة للجنة الأولى. ويثق وفد بلدي بأنها ستكون بمثابة منتدى للمناقشات الطموحة وستتيح لنا إحراز تقدم نحو إنشاء عالم أكثر أمناً واستقراراً.

السيدة هايكيروب (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على كفاءة العمل الذي قمتم به ومكتبكم، والذي ندعمه بشكل كامل.

في معرض تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، أود أن أوجه الانتباه إلى بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة للدانمرك. ولكن قبل الانتقال إلى تلك النقاط، أود أن طرح أسئلة صعبة على الجميع في هذه القاعة، لأنه بينما اللجنة الأولى تجتمع مرة أخرى يجب أن نسأل: هل مضينا قدما بجدول الأعمال؟ هل قمنا بما يكفي للحد من المعاناة الإنسانية؟ هل أصبح العالم مكانا أكثر أمنا بسبب جهودنا الجماعية؟ الإجابات ليست بسيطة، ولكن يمكننا في بعض الأحيان أن نرى نمطاً إذا نظرنا إلى المسألة عن بعد. وإذا ما نظرنا إلى الأعمال التي اضطلع بها المجتمع الدولي في الأعوام الماضية والتي سعى خلالها جاهدا إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، يمكننا أن نرى نمطا واضحا. حينما نتحد

ونسعى حقا إلى التوصل لحلول توفيقية، فإننا ننجح جميعا. ولكن حينما نكون منقسمين، نخفق جميعا.

أبرز الآخرون التأييد الهائل والإيجابي للغاية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ونرى أنه مؤشر واضح جدا على هذا الأمر. فنحن نعمل معا وستدخل المعاهدة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتلك ليست هي النهاية، بل البداية. ويجب أن نعمل في سبيل تنفيذ المعاهدة وبشأن كيفية تنظيم النقل بين بلدان ثالثة، وكيفية عدم الاكتفاء بزيادة عدد الدول الأطراف بل إقناع بائعي الأسلحة الرئيسيين أيضا بالتوقيع والتصديق على المعاهدة وتنفيذها. فقد زادت التطورات المأساوية في شرق أوكرانيا وسوريا والعراق من خطر زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتؤكد على الحاجة إلى السيطرة على ذلك الخطر.

وحتى التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة لن يحل جميع المشاكل أو ينظم جميع جوانب سلسلة الإمداد العالمية لتجارة الأسلحة. ولا تزال مسألة نقل الأسلحة بين بلدان ثالثة غير منظمة إلى حد كبير على الصعيد الدولي. والدانمرك، التي تبلغ حصتها قرابة ١٠ في المائة من إجمالي عمليات الشحن البحري في العالم، هي إحدى الدول الرئيسية في مجال الشحن. وينطوي ذلك على مسؤولية خاصة. إذ يتعين علينا أن نحدد كيفية إيجاد حوافز وإعداد مبادئ توجيهية وقواعد ومعايير لتحفيز الشركات على فعل الصواب. ومن الأهمية البالغة بمكان كفالة تكافؤ الفرص في القيام بذلك. ونتطلع بحماس إلى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي سيعقد في العام المقبل، ونشكر جميع المشاركين في الأعمال التحضيرية على عملهم الدؤوب لكفالة تطور معاهدة تجارة الأسلحة لتصبح نموذجا عمليا وفعالا للتعاون الدولي الوثيق.

في الجزء الذي أعيش فيه من العالم، يزيد عدد ضحايا البكتيريا المقاومة للعلاج بعقاقير متعددة على عدد من يموتون، مثلا، في حوادث المرور. وتشكل الأمراض المعدية، سواء ما يحدث منها بشكل طبيعي في صورة حوادث أو الناجمة عن النشر المتعمد، بعضا من أخطر التهديدات التي يواجهها العالم اليوم. والأحداث التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بفيروس إيبولا لن تؤدي إلا إلى زيادة وعينا بأن الأمراض لا تزال تشكل تحديا عالميا يتطلب تعاونا وثيقا بين جميع الدول.

والدانمرك تعمل بقوة في ميدان الأمن البيولوجي وما برحت على هذا الحال منذ عدة سنوات. ونحن ننفذ نظاما صارما لإصدار التراخيص لشركات التكنولوجيا الحيوية ومؤسسات البحوث من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر سقوط العوامل البيولوجية في الأيدي الخطأ أو إساءة استخدام التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج لأغراض شريرة. ونحن نهدف إلى تحقيق التوازن بين التركيز على الأمن واحتياجات مجتمع التكنولوجيا الحيوية لأنه في حين أن التكنولوجيا الحيوية يمكن أن تحدث ضررا كبيرا إن استخدمتها المنظمات الإرهابية، فإنها تنطوي أيضا على إمكانات بالغة الأهمية لتحسين العالم. وبالتالي، يجب ألا تقف تدابير السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في طريق البحث والتطوير المشروعين في مجال علوم الحياة. نحن نرتبط بتعاون وثيق مع كينيا ونهدف إلى استخدام خبراتنا للتواصل مع بلدان أخرى من أجل تحديد الثغرات المحتملة في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية وتوفير حلول ناجعة من شأنها تعزيز الأمن الدولي والصحة الدولية.

من المسلم به على نطاق واسع أن العنف الجنسي والجنساني هو السبب في قدر كبير، على نحو غير مقبول، من المعاناة الإنسانية، ولا سيما المعاناة البشرية الناتجة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة. وسنجني مكاسب من خلال الإدراك الكامل لأهمية تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأهمية المساواة بين الجنسين، مع التأكيد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في المجتمع المدني،

وبوصفها قائدة في المجتمعات المحلية بشكل رسمي وغير رسمي في مجال منع العنف المسلح والنزاع المسلح والحد منهما، وفي تعزيز نزع السلاح. وتشكل حقوق المرأة وتمكينها، فضلا عن التوعية الجنسانية، جزءا لا يتجزأ من برامج المساعدة الدانمركية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونعتقد أن هذه القواعد الإيجابية والمتبصرة التي أرساها المجتمع الدولي بالفعل ينبغي في رأينا أن تنعكس على نحو أفضل في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة مستقبلا بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن يشكل تعميم مراعاة التوعية الجنسانية أيضا جزءا من جميع المساعي التي تبذلها اللجنة الأولى لأن لا أحد منا ينتمي إلى المريخ أو أي كوكب آخر. فنحن نتقاسم هذا الكوكب وملزمون باستخدام كل مورد قوي لتحسينه.

شهد هذا العام أيضا تقدما هاما في بعض مجالات عدم الانتشار والحد من الخطر العالمي لأسلحة الدمار الشامل. واضطلعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بدور حاسم في جهود المجتمع الدولي لتحديد وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في الجمهورية العربية السورية. وبفضل الجهود المنسقة غير المسبوقة التي بذلها عدد من البلدان، تمكنا من اتخاذ خطوة حاسمة نحو القضاء التام على ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق الإنتاج، مما يمثل مساهمة أساسية في الأمن العالمي ونزع السلاح على صعيد العالم.

واضطلعت الدانمرك بدور رئيسي في هذه الجهود من خلال التنسيق وتوفير سفن للعملية البحرية المسؤولة عن نقل أخطر الأسلحة الكيميائية من سوريا، ومن الواضح أننا نتوقع من الجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف الأخرى في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الامتثال التام للالتزامات الدولية. وفي هذا السياق، يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير الأخيرة عن مواصلة استعمال العناصر الكيميائية مثل الكلور كأسلحة لاستهداف المدنيين في سوريا. ونحن نؤيد تماما الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآخرون لإلقاء الضوء على الظروف الواقعية المحيطة بهذه التقارير. وهناك مؤشرات قوية على من يقفون وراء هذه الأحداث، ويجب تحميلهم المسؤولية عن ذلك.

لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدامات السلمية الآمنة والمأمونة للطاقة النووية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا تغيب عن بالنا الآثار الإنسانية الوخيمة وغير المقبولة إن استخدمت الأسلحة النووية في يوم ما. وستُناقش هذه المسألة في المؤتمر الذي ستنظمه النمسا في فيينا في غضون شهرين.

وللأسف، فإننا نفتقر إلى التقدم في نزع السلاح النووي، على الرغم من أننا نرى أيضا خطوات إيجابية. والدانمرك تعترف بالتقدم الكبير المحرز في تخفيض الرؤوس الحربية المنشورة وفي المخزونات، ونرحب بصفة خاصة بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والتي أُبرمت في عام ٢٠١٠. ولكننا نتقاسم هذا الكوكب مع أكثر من ١٦ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد حيز النفاذ. وأنا على يقين من أن اللجنة تتفق معي في أن هذا الأمر لا يعزز الأمن العالمي.

وبدلا من ذلك، علينا بناء الثقة. ويمكننا ويجب علينا، عن طريق اتباع نهج تجميعي مع اتخاذ خطوات متوازية ومتزامنة، المضي قدما ونحن واثقون في أنفسنا وفي أمننا الوطني وعلى ثقة في شركائنا وفي أهدافنا. ومن شأن ذلك النهج أن يؤدي تدريجيا إلى تشكيل لبنات البناء وتجميعها لإعداد إطار مشترك متعدد الأطراف يكفل نزع السلاح النووي العام والكامل،

على النحو المنشود صراحة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلك الرؤية هي رؤية ينبغي ألا تغيب عن بال أحد منا. ربما تكون الثقة قد تراجعت في العام المنقضي، لكن هذا ينبغي أن يحفزنا على العمل بكد أكبر. وتتطلع الدانمرك إلى الإسهام في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في العام المقبل.

ومما يثلج صدورنا إفادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن طهران تمتثل لجوانب خطة العمل المشتركة وإطار التعاون بين إيران والوكالة. ولكن من السابق لأوانه أن نغتبط قبل أن نتوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل، تستعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف للبرنامج النووي الإيراني وعدم وجود أي بعد عسكري له.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المضي على طريقها الخطير وغير المنطقي المتمثل في عمليات إطلاق القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية وتخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف، وذلك في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية ونحث جميع المعنيين على العمل بجد أكبر من أجل التوصل إلى حل سلمي الآن.

اسمحوا لي أن أعود إلى الأسئلة التي طرحتها في بداية مداخلتي وأن ألخص بعض العناصر للرد عليها. نعم، لقد مضينا قدما بجدول الأعمال، ونعم، لقد تناولنا بعض الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى المعاناة الإنسانية. ولكن للأسف، فإن الإجابة أيضا هي لا. فالعالم ليس بالضرورة أكثر أمنا. لقد أوجدت التطورات الجديدة تحديات جديدة ومتزايدة. ولذلك السبب بالتحديد، علينا السعي إلى حلول توفيقية. ونحن بحاجة إلى توحيد الصف، وإن لم نفعل، سنفشل جميعا.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة، وإلى سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. ولكم منا كامل الدعم وأفضل التمنيات في جهودكم الرامية إلى تعزيز مصالح أعضاء هذه اللجنة.

تؤيد بروني دار السلام تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/69/PV.2).

ونؤكد من جديد أن نزع السلاح وعدم الانتشار يؤديان دوراً هاماً في صون السلام والاستقرار العالميين. وفي بيئة الأمن العالمي اليوم التي لا يمكن التنبؤ بها، هناك حاجة واضحة إلى مواصلة تكثيف جهود نزع السلاح وتحسينها لمعالجة شواغل الانتشار. وتزداد الحاجة لذلك الآن ونحن نواجه تهديدات قديمة وجديدة. ونعتقد أن هذا يتطلب تغييراً منهجياً للتعامل مع التهديدات القديمة والجديدة قبل أن تخرج عن السيطرة.

ولا تزال بروني دار السلام تشدد على أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتالي، فالتحديات التي تواجهنا هنا تتعلق بكيفية تحسين فعالية عدم الانتشار. وعلى الصعيد الإقليمي، نحن دولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وذلك يسهم على نحو أكثر فعالية وبشكل كبير في صون السلام والأمن والازدهار في المنطقة إذا انضمت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دون تحفظ إلى البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة.

وعلى الصعيد العالمي، صدقت بروني دار السلام على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونأمل أن يبدأ نفاذ المعاهدة قريباً وتصبح نافذة بالكامل من أجل تحقيق أهدافها. وعلاوة على ذلك، أصبحت بروني دار السلام في ١٨ شباط/فبراير العضو ١٦٢ في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالنسبة لنا، تعني هذه العضوية التزامنا

المستمر بدعم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فضلاً عن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والطاقة النوويتين.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، يساورنا أيضاً بالغ القلق إزاء التطور الحاصل في أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي باتت في متناول العديد من البلدان. والأكثر إثارة للقلق هو أن أسلحة الدمار الشامل هذه صارت الآن بدائل ممكنة الاستخدام من قبل الإرهابيين، وبالتالي، تشكل تهديداً أكبر للجميع. ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي ضمان أن تكون التدابير المضادة مواكبة في وتيرتها للأساليب المتطورة على نحو متزايد لشراء أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تدعم بروني دار السلام الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الآثار المدمرة المحتملة. وإننا ندعم أهداف ومبادئ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب والصراعات التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي فضلاً عن التسبب بخسائر كبيرة في الأرواح.

وتشمل شواغلنا أيضاً الأسلحة التقليدية، وخاصة النقل الدولي غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتالي، نشجع تبادل المعلومات وبناء القدرات ونرى وجوب كبح جماح هذه الأنشطة ومراقبتها بشكل ملائم، ليس فقط بالنسبة للبلدان التي تشتري هذه الأسلحة، بل أيضاً تلك التي تصنعها.

ولذلك تعتقد بروني دار السلام أن دعم عملية نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي والدولي يمكن أن يساعد على تحقيق السلام والأمن العالميين. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بعدم انتشار جميع أنواع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، من خلال سياستنا الثابتة بعدم اقتناء أو نشر أي نوع من أسلحة الدمار الشامل أو نظم إيصالها. وفي هذا الصدد، ستواصل بروني دار السلام دعم التعاون الدولي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والحوار وتدابير بناء الثقة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيّد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما على الترتيب كل من: ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2)، وأود أيضاً أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانينا القلبية على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلدي. كما نعرب عن تهانينا أيضاً لأعضاء المكتب.

وفي الوقت الذي تستمر فيه التحديات والتهديدات بالتنامي في جميع أنحاء العالم، مما يخلق بؤر توتر جديدة، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، وعلى الرغم من العديد من الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ما زالت المفاوضات التي بدأت في ميدان نزع السلاح بصفة عامة، ونزع السلاح النووي بصورة خاصة، تتخبط في شلل لم يسبق له مثيل. وحتى لا ننسى، عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، فقد اختتمت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر إجراؤها لعام ٢٠١٥، وذلك في ٩ أيار/مايو في نيويورك دون وصول الدول إلى توافق في الآراء بشأن ورقة عمل الرئيس لهذه الدورة. وما زالت هناك خلافات كثيرة فيما يتعلق بمسار معاهدة عدم الانتشار.

وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر أو أقل عدائية في تنفيذ

القرار ٣٢/٦٨ المتعلق بمتابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح الاحتفال باليوم الدولي الأول للقضاء التام على الأسلحة النووية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والذي شهد مشاركة عدد من وزراء الخارجية، بما في ذلك وزير خارجية بلدنا، الذين أكّدوا بصعوبة على أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية للمجتمع الدولي.

إن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ عقبة أخرى، ولا سيما عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده مبدئياً في عام ٢٠١٢. وتكرر السنغال دعوتها إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويؤيد بلدي القضاء التام على الأنشطة النووية من أجل الأغراض العسكرية، الذي هو الضمان الوحيد لظهور عالم أكثر أمناً وسلاماً. ونرحب أيضاً بعقد أول مؤتمرين دوليين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، في أوسلو عام ٢٠١٣، وفي نايايريت بالمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، فضلاً عن الاجتماع المقرر عقده في فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر.

وتلك الاجتماعات تجسد رغبتنا المشتركة في إيجاد حلول مناسبة للقضاء على تلك الأسلحة التي تشكل تهديدا مستمرا للبشرية.

ونحن ندرك الجهود الكبيرة المبذولة لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض مخزوناتها من الرؤوس الحربية النووية. وفي سياق مماثل، نشيد بالدول التي تخلت عن حيازة الأسلحة النووية وإنتاجها، وندعو تلك التي لم توقع بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بدعوة حركة عدم الانحياز إلى الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح بهدف إبرام صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي وكفالة التنفيذ الكامل لضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما نؤكد من جديد الدور الحصري لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لنزع السلاح.

كما وصلت المفاوضات المتعلقة بدعامة أساسية أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار، وهي مشروع الاتفاق بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى طريق مسدود. وفيما يخص هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فقد وصلت إلى نهاية دورة السنوات الثلاث من دون التوصل إلى توافق في الآراء حول صياغة توصيات تُقدم إلى الجمعية العامة بشأن تدابير نزع السلاح النووي وبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ونأمل أن تحقق الدورة الجديدة التي ستبدأ في عام ٢٠١٥ النجاح المأمول.

وفيما يخص الأسلحة الكيميائية، ندعو الدول التي لم تصدق أو توقع بعد على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، دعونا لا ننسى الحق غير قابل للتصرف للبلدان في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي نحن بحاجة إلى تعزيزها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يرحب بلدي بقوة بأن معاهدة تجارة الأسلحة ستدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بعد أن حظيت المعاهدة بالخمسين تصديقا اللازمة لذلك، بما في ذلك تصديق السنغال. ومع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بالتنفيذ، فإننا نصر على ضرورة اتباع نهج متوازن وموضوعي لضمان احترام وحماية مصالح جميع الدول، وليس

مصالح البلدان المنتجة فحسب. فقد كان للويلات الناجمة عن تلك الأسلحة، ولا سيما في البلدان النامية غير المنتجة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تداعيات اجتماعية واقتصادية لا توصف. وبالمثل، فإننا نرى أنه من المهم بنفس القدر العمل على الحد من نقل وتداول وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، حيث أن انتشارها غير المنضبط لا يزال يثير القلق في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا.

ويؤكد اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ بتوافق الآراء من جديد التزام الدول الأعضاء بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي من شأنه تعزيز التعاون والمساعدة فيما بين الدول وإنشاء آلية متابعة لدورة السنوات الست القادمة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي المقبل. ونرحب أيضا بالاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأدى إلى اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، تضمنت مجموعة من التوصيات لتعزيز تطبيق برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك إدارة المخزونات والتدابير الأمنية المادية للأسلحة النارية.

وفيما يخص الذخائر العنقودية، فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية ونشجع الدول الأخرى على تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية قبل عقد المؤتمر الاستعراضي في دوبروفنيك في كرواتيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالألغام، فإن السنغال تبذل جهودها بلا كلل لإزالة الألغام من المناطق الملغومة في جنوب البلد، وذلك بدعم من التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال المركز الوطني السنغالي لإجراءات مكافحة الألغام والذي يشكل مثالا جيدا على هذا العمل.

ورغم مجمل أوجه القصور هذه، فإن الجهود الجارية التي تبذلها منظمتنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي تعطينا الأمل في أن إيجاد عالم ينعم بالسلام ويخلو من الصراع ومن الأسلحة النووية ليس ضربا من الخيال. ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل، نعتقد أنه من الضروري اعتماد نهج متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح بعقلية بناءة ومنفتحة مما يتيح لنا الوصول إلى معايير مقبولة للأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الوفود على الالتزام بالوقت المحدد لدى إدلائها ببياناتها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق، والمداخلة الثانية على خمس دقائق.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): مما يؤسف له إدلاء ممثل النظام الفرنسي بمزاعم لا أساس لها ضد سوريا، على الرغم من أن بلده هو الذي أدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط واختبر هذه الأسلحة على البشر. ونظام بلده هو الذي يتجاهل ولا يبذل جهودا حقيقية لثني مواطنيه عن الانضمام إلى المقاتلين الإرهابيين الذين يتدفقون إلى سوريا. إن الإرهابيين الفرنسيين هم الذين يرتكبون أشد الجرائم بشاعة ضد المدنيين في بلدي وخارجه. ونظام بلده أيضا لا يفتأ يتشدق بالتوصل إلى حل سلمي سياسي للحالة في بلدي، وهو حل سوري يسعى إليه بلدي سعيا حقيقيا ويطمح إلى تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

تولت الرئاسة، نائبة الرئيس السيدة فلادليسكو (رومانيا).

ويبدو أن النظام الفرنسي لا يعترف باستخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية فعلا لهذه الأسلحة الكيميائية المروعة مؤخرا ضد السوريين والعراقيين، مما يدل على أن هذه الجماعات الإرهابية تمتلك مثل هذه المواد الكيميائية ولديها القدرة على استخدامها كسلاح، مما يشكل تهديدا خطيرا ليس لبلدي والمنطقة فحسب، ولكن أيضا للعالم كله.

لقد أوفى بلدي بالتزاماته المترتبة عليه بعد انضمامه إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقد استكملنا تنفيذ التزاماتنا، رغم الوضع الصعب السائد، وقدمنا كل الدعم والتعاون بشكل بناء للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى نجاح مهمتها.

وأخيرا، لا يمكننا أن نفهم الجرأة الصارخة للممثل الإسرائيلي الذي تفوه بمزاعم لا أساس لها ضد دول أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك بلدي، في حين أن إسرائيل هي المالك الوحيد لبرنامج نووي عسكري في المنطقة.

السيد بروبر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أريد فحسب الرد على التعليق السوري. إن القول بأن الحكومة السورية ليست منفتحة بصورة كاملة فيما يخص برنامجها للأسلحة الكيميائية هو التعبير الأهون لهذا القرن. وكما جرت مناقشة ذلك أمس في مجلس الأمن، فقد اكتشف المجتمع الدولي مؤخرا أربعة مرافق للأسلحة الكيميائية لم يعلن عنها نظام الأسد. وأنضم إلى الدول الأخرى في دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على النظام السوري لكشف تفاصيل برنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية بشكل كامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.